المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الدورة الثامنة

منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية

- استجابة دول الخليج العربية لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19): السياسات والتداعيات
- المصالحة الخليجية: آفاقها وانعكاساتها على علاقات دول الخليج الإقليمية والدولية

27-28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021

عن المنتدى | جدول الأعمال | المشاركون | الملخصات | رؤساء الجلسات

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الدورة الثامنة

منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية

• استجابة دول الخليج العربية لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19): السياسات والتداعيات

• المصالحة الخليجية: آفاقها وانعكاساتها على علاقات دول الخليج الإقليمية والدولية

27-28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021

عن المنتدى | جدول الأعمال | المشاركون | الملخصات | رؤساء الجلسات

عن المنتدى

المحور الأول: استجابة دول الخليج العربية لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19): السياسات والتداعيات

سجلت منطقة الخليج أول إصابة بفيروس كورونا المستجد في 29 كانون الثاني/ يناير 2020، إذ أعلنت وزارة الصحة ووقاية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة عن تسجيل أوّل إصابة بكوفيد-19، لعائلة مكونة من أربعة أشخاص قادمة من مدينة ووهان. وفي 16 آذار/ مارس 2020، أعلنت وزارة الصحة البحرينية عن تسجيل أول حالة وفاة بكوفيد-19 في منطقة الخليج العربية، لمواطنة بحرينية تبلغ من العمر 65 عامًا. وبحلول نهاية آذار/ مارس 2021، بلغ عدد الإصابات المسجلة في دول الخليج العربية نحو 1,583,806 إصابة، ما يعادل 3.17 في المئة من إجمالي عدد سكان هذه الدول، في حين بلغت حالات الوفاة فيها بسبب الوباء نحو 12030 حالة، ما نسبته 1 في المئة من إجمالي عدد الإصابات المسجلة في دول الخليج. وهي ثلث نسبة الوفيات من بين المصابين بالوباء على المستوى العالمي تقريبًا.

وعلى غرار العديد من بلدان العالم، اتخذت دول الخليج العربية منذ مطلع آذار/ مارس 2020 إجراءاتٍ وقائيةً صارمةً لمكافحة تفشي الوباء، من بينها إلغاء العديد من الفعاليات، والحدّ من تنقّل الأفراد القادمين من البلدان التي تأثرت بحدة بالوباء، وإغلاق المرافق التجارية والتعليمية والمناطق السياحية والدينية؛ بما في ذلك المتنزهات والمقاهي والمطاعم والمطارات والموانئ والمعابر البريّة، إضافة إلى فرض إجراءات منع التجول كليًا أو جزئيًا، وعزل بعض المدن والمناطق السكنية والصناعية، وتقنين ساعات العمل في القطاعين العام والخاص، والإعلان عن إجراءات خاصة للفحص والتعقيم والعزل، واتخاذ حزم وتدابير مالية ضخمة لتحفيز اقتصاداتها.

بعد أسابيع على هذه الإجراءات، تلقّت بلدان الخليج العربية التي تمثل إيرادات الطاقة نحو 40 في المئة من ناتجها الإجمالي المحلي، ونحو 80 في المئة من الإيرادات الحكومية، صدمة كبيرة عندما انهارت أسعار النفط بسبب الشلل الذي أصاب الاقتصاد العالمي نتيجة الإجراءات التي اتخذتها العديد من دول العالم لاحتواء تفشي الجائحة، وتمثلت بإغلاق القطاعات الصناعية والسياحية والتجارية وتعطل حركة النقل والسفر وشبكات الإمدادات اللوجستية حول العالم. وقد انخفض سعر خام برنت من 62 دولارًا للبرميل في بداية عام 2020، ليصل إلى 21 دولارًا في نيسان/ أبريل من العام نفسه. ورغم ارتفاع أسعار النفط إلى حدود 65 دولارًا للبرميل في آذار/ مارس 2021، فإنّ بطء الاستجابة العالمية في التعامل مع الجائحة والتنافس الدولي على اللقاحات، بدلًا من التعاون والتنسيق المشترك لمواجهتها، دفعَا البعض إلى توقّع حصول انخفاض جديد في الأسعار بسبب بطء التعافي الاقتصادي العالمي. وما يزيد الوضع سوءًا هو تزامن تراجع إيرادات صناعة النفط في دول الخليج العربية، مع انكماش إيرادات النشاط غير النفطي داخل هذه البلدان وخارجها، بسبب تعطل القطاعات الصناعية والسياحية والتجارية. وقد أشار تقرير البنك الدولي الصادر مطلع نيسان/ أبريل 2021 إلى انكماش نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج العربية بنسبة 7.7 في المئة عام 2020.

وقد دفعت هذه الظروف حكومات بلدان الخليج العربية إلى اتخاذ إجراءات اقتصادية فورية للحد من تأثير أزمتَي كوفيد-19 وانهيار أسعار النفط. ففي المملكة العربية السعودية، فرضت الحكومة إجراءات تقشفية غير مسبوقة بغرض خفض الإنفاق، فألغت بعض بنود النفقات التشغيلية والرأسمالية لعدد من الجهات الحكومية، وخفضت الاعتمادات المالية لعدد من المبادرات والمشاريع الكبرى للعام المالي 2020، وقلصت المزايا المالية المدفوعة للموظفين والمقاولين، ورفعت بعض الرسوم الضريبية. وفي الإمارات، اتخذت الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في الإمارات السبع، إجراءات لخفض إنفاقها الاستثماري، وتقليص النفقات الإدارية بنسبة 20 في المئة، وأوقفت التعيينات الجديدة، وعلّقت العمل في العديد من المشاريع القائمة، وألغت مشاريع جديدة. ودعا أمير دولة قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، إلى ضرورة تنفيذ إصلاحات جذرية لمواجهة تقلبات أسعار النفط تشمل تقليص

الإنفاق العام. وفي الكويت، اتخذت الحكومة إجراءات لتقليص الإنفاق على المشروعات التنموية بنحو 2.3 مليار دولار أميركي، وأعادت جدولة نحو 54 مشروعًا تنمويًا، وأعلنت عن تخفيض نحو 20 في المئة من موازنة الوزارات والهيئات، وأعادت النظر في مشتريات الحكومة وترشيدها. وفي سلطنة عمان، أقرّت الحكومة جملة من التخفيضات على موازنات الوزارات والوحدات الحكومية، وذهبت في اتجاه الاقتراض الخارجي لتغطية العجوزات الناتجة من ضعف الإيرادات. وفي البحرين، اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات القاسية، من بينها خفض الإنفاق الحكومي والمصاريف التشغيلية للوزارات الحكومية بنحو 30 في المئة.

إلى جانب هذه الإجراءات الاقتصادية، اتخذت حكومات بلدان الخليج العربية إجراءات وقائية صحية صارمة لمكافحة تفشي جائحة كوفيد-19؛ عبر تعزيز كفاءة الأنظمة الصحية، وفرض إجراءات وقائية صحية كلّما ظهرت مؤشرات تفيد بارتفاع المنحنى الوبائي للإصابات، وتطبيق إجراءات الفحص والعزل والحجر الصحي للمصابين، وتطبيق إجراءات التعقب الصحي بإلزام المواطنين والمقيمين بتحميل تطبيقات عبر الهواتف الذكية من أجل تعقب حركة الأشخاص ومتابعة المخالطين. علاوة على ذلك، وبعد نحو عام على تفشي الجائحة، أعلنت حكومات دول الخليج العربية عن بدء واحدة من أسرع وأوسع عمليات توزيع اللقاح المضاد لكوفيد-19 على مواطنيها والمقيمين فيها، وتعدّ الإمارات والبحرين وقطر من الدول الأعلى في معدلات توزيع اللقاح على سكانها على مستوى العالم.

المحور الثاني: المصالحة الخليجية: آفاقها وانعكاساتها على علاقات دول الخليج الإقليمية والدولية

أنهت القمة الخليجية الحادية والأربعون التي عُقدت في 5 كانون الثاني/ يناير 2021، في مدينة العلا، شمال غرب السعودية، حصارًا بريًّا وجوّيًا وبحريًّا على قطر، استمر ثلاث سنوات ونصف السنة. وكان لافتًا أنّ الأزمة التي بدأت مع وصول الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، إلى الحكم مطلع عام 2017، انتهت برحيله عن البيت الأبيض بعد خسارته انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر 2020.

وفي حين يجري التأكيد على أن بيان "قمة العلا"، الذي وقّعه قادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إضافة إلى مصر، يعدّ طيًّا لصفحة الأزمة الخليجية، تعمل مختلف الأطراف على إزالة الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأزمة في دول الخليج العربية ومجتمعاتها. لكن الاهتمام الأكبر ينصرف نحو فهم تأثير المصالحة وانعكاساتها على السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون ومواقفها من مختلف القضايا الإقليمية والدولية. فالخلاف في المواقف من القضايا الإقليمية والدولية كان سببًا رئيسًا من أسباب الأزمة الخليجية، بما في ذلك الخلاف حول المواقف من ثورات الربيع العربي وقضايا الحركات الإسلامية والقضية الفلسطينية والعلاقات مع الدول الإقليمية غير العربية (إيران وتركيا وإسرائيل) والمواقف من الأزمات العربية في اليمن وليبيا وسورية، وغيرها، فضلًا عن التنافس في منطقة القرن الأفريقي وشرق المتوسط والبحر الأحمر، وغيرها.

وأوضحت أزمة حصار قطر، أيضًا، أنّ منطقة الخليج وإن ظلت تستأثر باهتمام الولايات المتحدة الأميركية، على الأقل من باب عدم السماح لمنافسين بالسيطرة عليها، أو التحكم في مواردها النفطية وخطوط الإمداد، فإن مستوى الالتزام الأميركي بأمنها خارج حدود الصراع مع القوى الكبرى يتناقص. وتعدّ ردة الفعل الأميركية الباردة على تعرّض منشآت النفط السعودية في بقيق وخريص، لهجمات، في أيلول/ سبتمبر 2019، وأدت إلى تعطيل نصف الإنتاج السعودي من النفط، دليلًا على أنّ اعتبارات واشنطن في المنطقة والتزاماتها تشهد تحوّلاتٍ جذريةً.

وبمقدار ما تسعى الولايات المتحدة في عهد إدارة الرئيس، جو بايدن، إلى خفض مستوى التوتر السعودي-الإيراني من خلال محاولاتها وقف الحرب في اليمن، وسعيها لإحياء الاتفاق النووي مع إيران؛ وذلك حتى تتفرغ لمواجهة التحدي الذي تمثله الصين، فإن تناقص الاهتمام الأميركي بالمنطقة، ورفض التدخل فيها ما لم تتعرض المصالح الاستراتيجية الأميركية لخطر داهم، سوف يؤديان إلى تأجيج التنافس بين القوى الإقليمية الرئيسة فيها، وهي إيران وتركيا وإسرائيل والسعودية. أما من خارج الإقليم، فسوف تسعى روسيا والصين والهند، التي ازداد اهتمامها بمنطقة الخليج وغرب آسيا في العقد الأخير، لإيجاد موطئ قدم لها في المنطقة خاصة أن الدولتين الأخيرتين باتتا تعتمدان اعتماداً كبيراً على مصادر الطاقة فيها.

قامت علاقة الولايات المتحدة بدول منطقة الخليج، تاريخيًا، على نوعٍ من الاعتمادية المتبادلة التي يمكن اختصارها عادةً بـ "معادلة الأمن مقابل النفط". لكن هذه المعادلة تعرّضت لتغيرات جوهرية، ليس، فحسب، لجهة أن الولايات المتحدة، التي كانت تقود قاطرة النمو في العالم طوال فترة الحرب الباردة وكانت أكبر مستورد لنفط المنطقة، أصبحت بفضل تقنية إنتاج النفط والغاز الصخري أكبر منتج للطاقة في العالم، بل إن مصالح دول الخليج هي الأخرى تعرضت لتغييرات جذرية. فما عاد الكثير من نفطها يُبحر غربًا، بل صار أكثر إنتاج دول مجلس التعاون من النفط والغاز (نحو 90 في المئة) يذهب إلى شرق آسيا والأسواق الناشئة التي باتت الآن تقود قاطرة النمو في العالم. التغيير في خريطة الطاقة الدولية، إنتاجًا واستهلاكًا، لم يواكبه تغيّر في نظرة دول الخليج إلى الولايات المتحدة باعتبارها مصدرًا للحماية؛ إذ بقيت هذه الدول تعتمد عليها أمنيًا، في حين أنّ مصالحها الاقتصادية الكبرى غدت مع آسيا. وانعكس هذا التغيير الجيو - اقتصادي على طبيعة العلاقة التي تربط واشنطن بمنطقة الخليج بوضوح في سياسة إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب تجاه الأزمة الخليجية؛ إذ ما كان ممكنًا أن تسمح الولايات المتحدة بوقوع مثل هذه الأزمة بين دول الخليج وتعريض استقرار المنطقة لخطر كبير، فضلًا عن القيام بدورٍ في تأجيجها في البداية على الأقل، لو كانت مصالحها فيها ما زالت تعتمد على الصيغة القديمة المرتبطة بحاجتها إلى الطاقة، وما يتطلبه ذلك من تأمين خطوط إمدادها واستقرار الدول المنتجة لها.

من هذا الباب، يمثل التغيير في مكانة الولايات المتحدة الدولية واهتماماتها الخارجية تحديًا ينبغي التعامل معه في ظل تصاعد التهديدات الأمنية، سواء من دول أو كيانات من غير الدولة، لدول الخليج العربية، ويؤكد حاجة المنطقة إلى بناء نظام أمن جماعي إقليمي، يتحقق فيه الأمن لجميع دولها، ويدرأ عنها مخاطر الصراعات والتدخلات الأجنبية، ويضع آليات لحل الخلافات والنزاعات بينها بالطرائق السلمية، على غرار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. والسؤال: هل نجمت عن المصالحة الثقة المتبادلة اللازمة لتصور أمن خليجي مشترك، أم أنتجت الأزمة الأخيرة أزمة ثقة أيضًا إضافة إلى ما كان سابقًا من خلافات؟

جدول الأعمال

اليوم الأول
السبت، 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021

<table>
<tr><td>9:30-9:00</td><td colspan="2">التسجيل (المدرج الرئيس)</td></tr>
<tr><td>9:45-9:30</td><td colspan="2">الافتتاح (المدرج الرئيس)</td></tr>
<tr><td>11:45-9:45</td><td colspan="2">المصالحة الخليجية: قراءة في الخلفيات والتحديات المحتملة (1)

رئيس الجلسة: سحيم آل ثاني

ماجد التركي: المصالحة الخليجية والتحديات المحتملة لمسار التقارب الخليجي
عبد الله الشايجي: أسباب عدم اكتمال المصالحة الخليجية وتداعياتها
ماجد الأنصاري: النظام الإقليمي في منطقة الخليج العربي في عصر ما بعد الأزمة الخليجية
عبد الله الغيلاني: المصالحة الخليجية: قراءة في آفاق الأمن الإقليمي</td></tr>
<tr><td>12:00-11:45</td><td colspan="2">استراحة قهوة</td></tr>
<tr><td rowspan="2">13:30-12:00</td><td>استجابة دول الخليج العربية لجائحة كوفيد-19 (المدرج 2)</td><td>آفاق المصالحة الخليجية وانعكاساتها الإقليمية والدولية (المدرج الرئيس)</td></tr>
<tr><td>الضربة المزدوجة: كوفيد-19 وانهيار أسعار النفط

رئيس الجلسة: خالد راشد الخاطر

نايف نزال الشمري: استجابة دول مجلس التعاون لجائحة كوفيد-19 وتداعياتها الاقتصادية
رباح أرزقي: التأقلم مع كوفيد-19 في دول مجلس التعاون وانهيار أسعار النفط</td><td>المصالحة الخليجية: قراءة في الخلفيات والتحديات المحتملة (2)

رئيس الجلسة: عبد الله باعبود

محمد الرميحي: آفاق التحالفات الإقليمية والدولية بعد المصالحة الخليجية
ظافر العجمي: دبلوماسية "حب الخشوم" الخليجية: مصالحة كاملة أم هدنة مؤقتة؟
خالد الجابر: المصالحة الخليجية والتنافس الدولي في منطقة الخليج</td></tr>
<tr><td>14:30-13:30</td><td colspan="2">استراحة غداء</td></tr>
</table>

16:00-14:30	استجابة دول الخليج العربية لجائحة كوفيد-19 (المدرج 2) **استجابة الكويت لجائحة كوفيد-19 وتداعياتها** **رئيس الجلسة: يعقوب الكندري** **فهد يوسف الفضالة ومحمد باطويح:** السياسة العامة للكويت لمعالجة تداعيات جائحة كوفيد-19 **ملك الرشيد:** الوافدون في الكويت في ظل جائحة كوفيد-19: بين ادعاءات عنصرية واستحقاقات قانونية	آفاق المصالحة الخليجية وانعكاساتها الإقليمية والدولية (المدرج الرئيس) **المصالحة الخليجية والعلاقات مع إيران** **رئيس الجلسة: فيصل أبو صليب** **محمد المسفر:** سياسة إيران الإقليمية بعد المصالحة الخليجية وتغير الإدارة في طهران **محجوب الزويري:** إيران ودول الخليج العربية: أين تتجه العلاقات بعد اتفاق العلا؟ **روبرت ماسون:** المحادثات السعودية - الإيرانية: هل تسير الأزمات في طريق التهدئة في الشرق الأوسط؟
16:15-16:00	استراحة قهوة	
17:15-16:15	**محاضرة عامة** (المدرج الرئيس) **ب. غاي بيترز:** استجابة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لجائحة كوفيد-19: الإجراءات والدروس المستفادة	

- زمن الجلسات وفق توقيت الدوحة (GMT +3).

اليوم الثاني
الأحد، 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021

	استجابة دول الخليج العربية لجائحة كوفيد-19 (المدرج 2)	آفاق المصالحة الخليجية وانعكاساتها الإقليمية والدولية (المدرج الرئيس)
10:30-9:00	**العدالة الاجتماعية واقتصاد المعرفة: مسارات ما بعد كوفيد-19** **رئيس الجلسة: الجوهرة يوسف العبيدان** **أحمد عارف:** العدالة الاجتماعية إبان جائحة كوفيد-19: دراسة مقارنة بين أنماط استجابة السياسات الصحية والاقتصادية - الاجتماعية **طارق بن حسن:** دول مجلس التعاون عقب كوفيد-19: نحو اقتصادات (معرفة) ما بعد النفط	**تداعيات المصالحة الخليجية على العلاقات مع مصر والتنافس في القرن الأفريقي** **رئيس الجلسة: غانم النجار** **حسن نافعة:** مصر والمصالحة الخليجية: الآفاق والانعكاسات **حسن الحاج علي:** أثر المصالحة الخليجية في ديناميات التنافس في القرن الأفريقي
10:45-10:30	استراحة قهوة	
12:15-10:45	**استجابة سلطنة عُمان لجائحة كوفيد-19 وتداعياتها** **رئيس الجلسة: يوسف بن حمد البلوشي** **أشرف مشرف:** استجابة سلطنة عُمان لجائحة كوفيد-19: السياسات والتداعيات **مبارك بن خميس الحمداني:** الاستجابة للأزمات في سياق مضطرب: كوفيد-19 بوصفه واقعة اجتماعية عُمانية	**تداعيات المصالحة الخليجية على العلاقات مع العراق واليمن** **رئيس الجلسة: عبد العزيز الحر** **إبراهيم جلال:** المصالحة الخليجية: آفاقها وانعكاساتها على الصراع في اليمن **فراس إلياس:** المصالحة الخليجية وانعكاساتها على العلاقات مع العراق
13:15-12:15	استراحة غداء	

14:45-13:15	استجابة دول الخليج العربية لجائحة كوفيد-19 (المدرج 2)	آفاق المصالحة الخليجية وانعكاساتها الإقليمية والدولية (المدرج الرئيس)
	استجابة العراق واليمن لجائحة كوفيد-19 وتداعياتها **رئيس الجلسة: فيصل المناور** **حسن لطيف كاظم:** العراق وأزمة كوفيد-19: اضطراب في السياسة وقصور في الاستجابة **صلاح المقطري:** كوفيد-19: الاستجابة والتداعيات الاقتصادية على اليمن في ظل الحرب	**تداعيات المصالحة الخليجية على علاقات دول مجلس التعاون في إقليمها** **رئيس الجلسة: عبد العزيز آل إسحاق** **بولنت آراس:** تركيا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أعقاب قمة العلا **عماد قدورة:** تقييم سياسة الهند إزاء الأزمة الخليجية وما بعدها **محمد الشرقاوي:** فرص تعزيز المصالحة الخليجية في حقبة ما بعد الانسحاب الأميركي من أفغانستان
15:00-14:45	استراحة قهوة	
16:30-15:00	استجابة دول الخليج العربية لجائحة كوفيد-19 (المدرج 2)	
	استجابة قطاع التعليم لجائحة كوفيد-19 وتداعياتها **رئيس الجلسة: أسماء الفضالة** **عهود البلوشي:** القطاع التعليمي في دول الخليج العربية في ظل كوفيد-19: الاستجابة والتخطيط المستقبلي **خولة مرتضوي:** دور قطاع التعليم في دولة قطر في الاستجابة لتحدّيات جائحة كوفيد-19: جامعة قطر أنموذجًا	

- زمن الجلسات وفق توقيت الدوحة (GMT +3).

المشاركون

الملخصات

إبراهيم جلال

باحث غير مقيم في برنامج شؤون الخليج واليمن التابع لمعهد الشرق الأوسط (MEI)، وباحث في مركز السياسة اليمنية. عمل باحثًا زائرًا في قسم الدراسات الأمنية وعلم الجريمة بجامعة ماكواري في أستراليا، وباحثًا في برنامج إيراسموس، وعضوًا مؤسسًا في مركز أبحاث التقطير الأمني. تتركز اهتماماته البحثية في استراتيجية الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب في اليمن، وسياسات التحالف العربي، والصعود الهجين للتمرد الحوثي، وأمن الخليج، وإيران، والبنية الأمنية المتطورة في الشرق الأوسط. له العديد من الكتب والدراسات المنشورة في عدد من الدوريات العالمية المحكّمة، منها:

"The Yemen War: Addressing Seven Misconceptions," *MidEast Policy Brief*, 1, Oslo: PRIO, 2020.

المصالحة الخليجية: آفاقها وانعكاساتها على الصراع في اليمن

تستكشف هذه الورقة آفاق التقارب بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد قمة العلا، وانعكاساته على مسارات الصراع والسلام في الجمهورية اليمنية. تحاجّ الورقة بأنه على الرغم من أن قمة العلا أنهت الصدع داخل دول مجلس التعاون والمعروف باسم "حصار قطر"، فإن الدوافع الداخلية للأزمة لا تزال بعيدة عن المعالجة، ومن ثمّ من غير المرجح أن تنهي المنافسة داخل دول المجلس. فقد استمرت التداعيات على اليمن. وعلى مدار العقد الماضي، أظهرت دول المجلس، ولا سيما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر، إشارات واضحة على الاختلاف في أهداف سياستها الخارجية في اليمن. من خلال دراسة السياسات الخارجية للدول الثلاث تجاه اليمن حول ثلاثة أحداث رئيسة: الربيع العربي، والتدخل العسكري للتحالف العربي، والحصار المفروض على قطر، يصبح من الواضح أن قمة العلا تعني للأطراف الأساسيين أكثر بكثير من اليمن، ومن المرجح جدًا أن تكون تداعياته في اليمن ثانوية وغير مباشرة وطويلة الأجل.

أحمد عارف

باحث في السياسات العامة بمعهد الدوحة الدولي للأسرة، العضو في مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع. عمل سابقًا في المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان بالقاهرة. تتركز اهتماماته البحثية في تحليل السياسات العامة في المنطقة العربية، وخصوصًا دراسات الخليج. نشر له العديد من الدراسات والأوراق السياسية والتقارير في مجلات علمية محكّمة، آخرها:

"Austerity for the Poor and Prosperity for the Rich: With Fragile Social Protection Systems in the Arab World, People have Constructed their Own Resilience Mechanisms for Survival," *Fair Observer*, University of Bath (2021).

العدالة الاجتماعية إبان جائحة كوفيد-19: دراسة مقارنة بين أنماط استجابة السياسات الصحية والاقتصادية - الاجتماعية

ترصد الورقة اختلاف استجابة السياسات في بقعتين من العالم العربي، وهما المشرق العربي والخليج العربي، حيث تباينت أوجه الاستجابة إلى حدٍّ بعيد. برز في المشرق العربي إيلاء الاستجابة الاقتصادية لدعم الشركات الكبرى وأصحاب الأعمال مع عدم ضخ الموارد ذاتها للصناعات الصغيرة والمتوسطة وهم الخاسر الأكبر من الجائحة، ومع عدم وجود تغيرات في سياسات الحماية الاجتماعية التي ظلت فيها أنماط الاستجابة شبه غائبة، رغم أن الفقراء والفئات الضعيفة هم الأولى بالدعم في هذه الأزمات. وظلت الطبقية ذاتها حاضرة في الاستجابة الأشدّ إلحاحًا، وهي استجابة السياسات الصحية. فقد ظلت فرص التعافي ذات الجودة حكرًا على من يملك، وكذلك اللقاحات التي أصبحت بالأخص في بدايتها استحقاقًا مرتبطًا بالطبقة الاجتماعية، مع عدم تركيز الجهود لإحياء قطاع الصحة العريض والهش سريعًا، والذي يوفر ملاذًا لتعافي الفقراء. في الخليج العربي، لم يكن التباين ذاته قائمًا فيما يتعلق باستجابة السياسات في القطاع الصحي؛ إذ وفرت دول الخليج بصفة عامة دعمًا صحيًا ذا جودة للجميع، وتسارعت في تقديم اللقاحات وتوفيرها بلا مقابل للجميع، بل تمادت بعض دول الخليج في إجبار بعض الفئات على اللقاح حتى تتمكن من العمل. وكانت استجابة السياسات المتعلقة بالدعم الاقتصادي بها قدر كبير من الشمولية حتى لا يتم استبعاد الصناعات الصغيرة والمتوسطة. ولكن اتُّخذت حزمة من إجراءات التقشف الاقتصادي التي قوضت فلسفة العدالة الاجتماعية في أنماط الاستجابة في الخليج؛ إذ وجهت هذه الإجراءات على نحوٍ كبير إلى العمالة الوافدة من حيث تقليص الأعداد أو الرواتب والامتيازات.

أشرف مشرف

رئيس كرسي بحثي غرفة تجارة وصناعة عمان للدراسات الاقتصادية بجامعة السلطان قابوس، في سلطنة عمان. عمل سابقًا أستاذًا مشاركًا في جامعة كنجز كوليج لندن بالمملكة المتحدة. له العديد من الكتب والدراسات المنشورة في عدد من الدوريات العالمية والعربية المحكّمة، آخرها:

Economic Diversification in the Gulf Region, 2 volumes (Palgrave Macmillan, 2018).

استجابة سلطنة عُمان لجائحة كوفيد-19: السياسات والتداعيات

تتناول هذه الورقة شرح وتحليل أهم السياسات التي اتخذتها حكومة سلطنة عمان لمواجهه تداعيات انتشار جائحة كوفيد-19، منذ ظهورها في السلطنة في 24 شباط/ فبراير 2020 . تبدأ الورقة باستعراض وتقييم لموقف الحكومة من المخاطر الصحية والبشرية والاقتصادية التي تنجم عن مثل هذه الأنواع من الأوبئة، وسرعة تعيين اللجنة العليا لمتابعة تداعيات هذه الجائحة. ثمّ تقدم تحليلًا لأهم الإجراءات الاحترازية ومدى فاعليتها في المساعدة على الحد من انتشار الفيروس وتقليل الخسائر الاقتصادية، والمالية، والاجتماعية، والبشرية. يجري تقديم ذلك في الإطار النظري ومفاهيم اقتصاديات الصحة التي توضح أثر فيروس (كوفيد-19) في المجتمعات والتحولات في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية. وتستخدم الورقة المنهج الوصفي والتحليلي في شرح الظاهرة مع الاستعانة بأدوات البحث الكمي والكيفي في جمع البيانات الأولية وتحليلها، من خلال مسح استقصائي ومقابلات مع المسؤولين بالوزارات والأجهزة الحكومية المعنية، وتطبيق الدراسة على الشركات العمانية التي تأثرت بالجائحة. وتعتمد الورقة استخدام البرمجيات الإحصائية SPSS في التحليل الكمي وبرامجية NVivo في التحليل الكيفي للمقابلات. ويركز الجزء التطبيقي على تحليل أثر السياسات المالية في الوضع المالي والنقدي للسلطنة؛ نتيجة انخفاض الطلب على النفط، وتدني إيراداته على الموازنة العامة للدولة، وما يمكن أن تحققه خطة الاستدامة المالية (2020-2024) في معالجة تداعيات الجائحة. وتقدم الورقة أيضًا تقييمًا لأثر سياسيات الصحة العامة والحزم المالية التحفيزية المختلفة التي قدمتها الحكومة في قدرة الشركات على مواصلة نشاطاتها الاقتصادية. ويتم هذا من خلال تحليل العينات المسحية على الشركات لقياس تأثير هذه الإجراءات في قدراتها المالية والتشغيلية والبشرية. تختم الورقة تحليلاتها بتلخيص لأهم النتائج التي توصلت إليها وما يمكن أن تقدمه من مقترحات لصانع القرار.

ب. غاي بيتر

أستاذ كرسي موريس فولك للقضايا الحكومية في جامعة بيتسبرغ في الولايات المتحدة الأميركية. ويشغل منصب رئيس تحرير دورية "The International Review of Public Policy"، له العديد من الكتب والدراسات وأوراق السياسات المنشورة في عدد من الدوريات العالمية المحكّمة، آخرها:

The SAGE Handbook of Public Administration (SAGE Publications Ltd, 2012); *Democratic Backsliding and Public Administration: How Populists in Government Transform State Bureaucracies* (Cambridge University Press, 2021); *Administrative Traditions: Understanding the Roots of Contemporary Administrative Behavior* (Oxford University Press, 2021).

استجابة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لجائحة كوفيد-19: الإجراءات والدروس المستفادة

مثّلت جائحة كوفيد-19 تحديات كبرى لجميع البلدان، والحال نفسه مع دول مجلس التعاون. كان لهذه الأخيرة بعض المزايا المهمة وكذلك النقائص عند التعامل مع الجائحة. فهذه البلدان غنية نسبيًا، لكن الكثير من هذه الثروة يعتمد على عائدات الغاز والنفط التي انخفضت أسعارهما كثيرًا خلال الجائحة؛ بسبب انحسار حركة النقل العالمية التي كانت في حينه تُعتبر تهديدًا بانتشار العدوى. تناقش الورقة كيفية استجابة دول مجلس التعاون للجائحة، مع الإشارة إلى أوجه الشبه والاختلاف بين هذه الدول. وتقارن أيضًا استجابة هذه البلدان باستجابة دول أخرى في العالم، سواء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو في أجزاء أخرى من العالم. ومع أن هذه البلدان تمكنت من تحقيق مستويات عالية من توزيع اللقاحات والاستثمار فيها، فإن السؤال يبقى مطروحًا عن جوانب أخرى لإدارة تفشي الجائحة من المهم تحسينها في حال وجود موجات جديدة من الوباء أو تفشي أوبئة أخرى. ويركز القسم الأخير من الورقة على الدروس المستفادة من التجربة. إن تفشي هذه الجائحة حدث فريد من نوعه، لكن من المتوقع أن تكون هناك أوبئة أخرى؛ نحن فقط لا نعرف متى؟ وماذا؟ هل ستكون الحكومات في هذه الدول أكثر استعدادًا للوباء القادم؟ إذا كان الأمر كذلك، فما الذي يجب أن تفكر فيه عندما تخطط لبرامجها الصحية العامة المستقبلية، حتى مع استمرار انتشار الوباء الحالي في معظم أنحاء العالم؟

بولنت آراس

خبير أول في القياس واستطلاعات الرأي، وأستاذ زائر للعلاقات الدولية بجامعة قطر. عمل سابقًا أستاذًا للعلاقات الدولية في معهد السياسات الخارجية SAIS، وجامعة جونز هوبكنز، ومستشارًا للعديد من المنظمات الدولية مثل أكسفورد أناليتيكا، وهيومن رايتس ووتش، والمركز الدولي لدراسات البحر الأسود. له العديد من الكتب والدراسات المنشورة في عدد من الدوريات العالمية المحكّمة، من بينها:

Palestinian - Israeli Peace Process and Turkey (Novascience, 1998); *New Geopolitics of Eurasia and Turkey's Position* (Frank cass, 2002); *Turkey and the Greater Middle East* (TASAM, 2004); *Oil and Geopolitics in the Caspian Sea Region* (Praeger, 1999).

تركيا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أعقاب قمة العلا

تستكشف هذه الورقة تداعيات المصالحة الخليجية على السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة. وتناقش التفاعلات بطريقتين، من تركيا إلى المنطقة والعكس، في هذا الوضع الديناميكي، والذي من المرجح أن يعيد هيكلة أنماط التنافس الإقليمي بدلاً من جعلها تختفي. تحاجّ هذه الورقة بأن إنهاء الخلاف الدبلوماسي عمومًا كان ينظر إليه على أنه عرض حسن نية لإدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، المقبلة ومؤشر على استعداد السعودية لمواجهة التهديدات المشتركة - أي إيران - بطريقة تعاونية. وفي ضوء ذلك، تطرح الورقة بأن هذه الخطوة جاءت عقب عدد من المبادرات السعودية لإعادة تشكيل صورة ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان بصفته شريكًا أكثر ملاءمة للمصالح الأميركية، بما في ذلك مشروع الأمير الخاص لبناء مدينة "صديقة للبيئة". ومع ذلك، فقد تلاشت ديناميكيات ما قبل الأزمة إلى حد كبير، وقد لا يضمن تحديد التهديد الإيراني وحدة الخليج اليوم. ومن دون تسوية أكثر توافقية للنزاع، والتي ستجلب في النهاية كل الأطراف إلى حل مستدام، يمكن لثلاثة عوامل إعادة فتح الخلاف مع قطر. نتيجة لذلك، تشير الورقة إلى أن إعلان قمة العلا يجب أن يُقرأ بوصفه خطوة أولى غير مكتملة نحو المصالحة الخليجية؛ إذ تستلزم استعادة الاستقرار والأمن اتخاذ خطوات أوسع مثل الحوار البناء، ليس فقط مع تركيا وإيران ولكن أيضًا مع الأطراف الأخرى مثل الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي.

حسن الحاج علي

أستاذ في قسم العلوم السياسية جامعة الخرطوم في السودان، عمل سابقًا عميدًا لكلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ومديرًا للأكاديمية العليا للدراسات الاستراتيجية والأمنية. له العديد من الكتب والدراسات المنشورة في عدد من الدوريات العالمية والعربية المحكّمة، من بينها: "القدرة على الاستدلال: إسهامات التحليل التتبعي في بحوث دراسات الحالة"، **سياسات عربية** (2019)؛ و"التصدعات المتحوّلة: الهوية والانتماء السياسي للشباب السوداني"، في كتاب **الشباب والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية** (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019).

أثر المصالحة الخليجية في ديناميات التنافس في منطقة القرن الأفريقي

كان للمصالحة الخليجية تأثير في ديناميات القرن الأفريقي، وما عزز هذا التأثير التغييرات التي طرأت على السياسة الأميركية تجاه المنطقة العربية بعد انتخاب جو بايدن رئيسًا للولايات المتحدة الأميركية. فقد أعربت الإدارة عن رغبتها في إنهاء عدد من أزمات المنطقة ومن بينها الحرب في اليمن، والوضع في ليبيا، وانسحابها من أفغانستان. ترمي الورقة إلى دراسة تأثير المصالحة الخليجية في التنافس الذي كان قائمًا بين دول الخليج حول منطقة القرن الأفريقي. وترى أنه على الرغم من التقليل من التوجه الكثيف نحو هذه المنطقة، بصفة عامة، فإن تأثيرات المصالحة الخليجية في منطقة القرن الأفريقي تتباين على مستوى القضايا وعلى مستوى الدول. فعلى مستوى القضايا، انحسر الاهتمام بالقضايا العسكرية والسعي لإقامة مرافق عسكرية خليجية في المنطقة، بينما استقر الاهتمام بالقضايا السياسية والاقتصادية. فعلى سبيل المثال قللت دولة الإمارات العربية المتحدة من وجودها العسكري في المنطقة، فانسحبت من قواعد أقامتها في ميناء مصوّع الإريتري، ولم تباشر بناء قاعدة عزمت على إقامتها في مدينة بربرة في شمال الصومال. لكنها اتهمت بدعم حكومة آبي أحمد في إثيوبيا بدعمها باستخدام طائرات مسيّرة في قتالها ضد التيغراي. وصرفت المملكة العربية السعودية النظر عن إقامة مرفق عسكري في جيبوتي. وفي كل من السودان والصومال، كان للمصالحة الخليجية تأثير مهم في علاقة القوى السياسية بدول الخليج.

حسن لطيف كاظم

أستاذ التنمية الاقتصادية في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الكوفة، يشغل منصب مدير مركز الرافدين للحوار في العراق. له العديد من الكتب والدراسات المنشورة في عدد من الدوريات العالمية والعربية المحكّمة، آخرها: "التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا في العراق"، تحليل سياسات، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات (2020)؛ وكتاب **العراق: تاريخ اقتصادي** (بغداد: بيت الحكمة، 2021)؛ وكذلك:

"Circular Economy Initiatives through Energy Accounting and Sustainable Energy Performance," *International Journal of Mathematical, Engineering and Management Sciences* (2020).

العراق وأزمة كوفيد-19: اضطراب في السياسة وقصور الاستجابة

تباينت الآثار الاقتصادية والمالية لجائحة كوفيد-19 بحسب إجراءات وسياسات مواجهتها في كل دولة. وبالمثل فإنّ قنوات التأثير قد اختلفت بحسب طبيعة الاقتصاد وهشاشته. تركز الورقة على الاقتصاد العراقي الذي تأثر مبكرًا بتفشي الجائحة بسبب الاعتمادية المفرطة على قطاع النفط وإيراداته، التي تأثرت كثيرًا منذ الأيام الأولى لانتشار الجائحة، وبات يعاني حزمة مركبة من المشكلات منها: العجز المالي المتنامي، وتراجع نسبة النمو الاقتصادي، والبطالة المرتفعة، وزيادة نسبة الفقر، والكساد "الوبائي". إزاء هذه الأوضاع، كان ينبغي اعتماد سياسة توسعية بانضباط مالي؛ أي أن تتجه النفقات إلى الاستثمار وأن تنحصر النفقات التشغيلية في إطار الإنفاق التشغيلي المتعلق بتأمين الرواتب وتقديم الخدمات الأساسية بجودة مناسبة. تناقش الورقة ضعف الحكومة في مواجهة ما تفرضه هذه الأزمات من تحديات خطيرة وتداعيات ذلك على الاقتصاد العراقي، التي أثقلت كاهل المواطن بأعباء جديدة وأصبح يتحمل ما يفوق طاقته، في وقت تزايدت تبعات الكساد الوبائي مع تزايد احتمالات تفاقمه في ظل عدم اتباع سياسة مناسبة وواعية بالتحديات. لقد هددت الأزمة المركبة المكاسب التنموية التي تحققت خلال العقدين السابقين، وتراجع بعضها إلى المستويات التي كان عليها عشية التغيير السياسي عام 2003، وبحسب الخبرة العراقية فإنه من الصعوبة استعادة هذه المكاسب.

حسن نافعة

أستاذ العلوم السياسية، والرئيس السابق لقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة. عمل أستاذًا زائرًا في العديد من الجامعات وحاضر في عدد من المعاهد والجامعات، منها جامعة كارولينا الشمالية، وجامعة كولومبيا، وجامعة ميريلاند، في الولايات المتحدة الأميركية، وأكاديمية ناصر العسكرية، والجامعة الأميركية في القاهرة. له العديد من الكتب والدراسات المنشورة في عدد من الدوريات العالمية والعربية المحكّمة، منها: **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيًا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)؛ **مصر والصراع العربي - الإسرائيلي: من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة** (بيروت: مركز دراسات الواحدة العربية، 1984).

مصر والمصالحة الخليجية: الآفاق والانعكاسات

تستكشف الورقة آفاق المصالحة الخليجية وانعكاساتها على علاقة مصر بدول الخليج العربي، سواء على المستوى الثنائي، أي على مستوى العلاقة مع كل من الأطراف المشاركة في أزمة حصار قطر ومقاطعتها، أو على المستوى الجماعي، أي على مستوى العلاقة مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية، باعتباره الإطار المؤسسي الجامع بين الدول الأعضاء. ولأن مصر ليست عضوًا في هذه المنظومة الإقليمية الفرعية، كان يفترض أن تنأى بنفسها بعيدًا عن أزمة يعتبرها البعض أزمة خليجية خالصة؛ أي أزمة تهم مجلس التعاون في المقام الأول، ومن ثم ينبغي أن تعالج في إطاره. غير أن دخول مصر طرفًا في هذه الأزمة، بمشاركتها في قرار مقاطعة قطر وحصارها، أضفى عليها أبعادًا جيوسياسية جديدة وأثار تكهنات عديدة حول أسبابه الحقيقية وتداعياته المحتملة. على صعيد آخر، يلاحظ أن التحرك المنفرد للمملكة العربية السعودية لقيادة الجهود الرامية إلى المصالحة بين أطراف الأزمة - وهي الجهود التي أدت إلى الدفع إلى إنهاء المقاطعة والحصار المفروضين على دولة قطر - وتردد مصر في السير في ركاب هذه الجهود في البداية، أثارا في الوقت نفسه تحليلات وتكهنات عديدة بشأن مركز الثقل الحقيقي في النظام الإقليمي العربي في المرحلة الراهنة، ومن ثمّ بشأن التأثير المحتمل للمصالحة الخليجية في خريطة وموازين القوى في النظامين الإقليميين العربي والخليجي. في ضوء ما تقدم، تقسم الورقة إلى خمسة محاور رئيسة: يركز الأول على أسباب دخول مصر طرفًا في أزمة قطر، ويلقي الثاني الضوء على كيفية إدارة هذه الأزمة، ويحلل الثالث موقف مصر من المبادرة السعودية للمصالحة، ويتناول الرابع التأثيرات المحتملة لهذه المصالحة في علاقة مصر بدول مجلس التعاون، ويستشرف الأخيرة انعكاسات المصالحة المحتملة على أداء النظام الإقليمي العربي وفاعليته.

خالد الجابر

مدير مركز الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في واشنطن العاصمة. عمل سابقًا في مركز الشرق للدراسات والبحوث ورئيسًا لتحرير صحيفة "البننسولا" اليومية الصادرة بالإنكليزية. باحث في الدراسات العربية والخليجية، تركز أبحاثه على العلوم السياسية والدبلوماسية العامة والاتصالات الدولية والعلاقات الدولية. نشر أعمالاً علمية في العديد من الكتب الأكاديمية والمجلات المتخصصة، بما في ذلك "موسوعة الصحافة العالمية"، و"سيج"، و"الجريدة الرسمية".

المصالحة الخليجية والتنافس الدولي في منطقة الخليج

مع انتهاء الأزمة الخليجية (2017-2021)، عرف المشهد السياسي في منطقة الشرق الأوسط مسارًا مغايرًا بعودة العلاقات بين الدول التي شهدت خلافات سياسية حادة في السنوات العشر الأخيرة. وقد حمل وصول الرئيس الأميركي الجديد، جو بايدن، الذي ينتمي إلى الحزب الديمقراطي، نهجًا مختلفًا عن الإدارة السابقة في توجيه سياسة البيت الأبيض تجاه قضايا المنطقة؛ ما جعل النسق السياسي الذي طبع عقلية وطريقة تعامل قيادات المنطقة مع القضايا الداخلية والخارجية يتغير كثيرًا. ومن ثمّ، فرض ذلك مراجعات وتسويات وتفاهمات وممارسات جديدة لمواجهة التحديات التي طرأت على الأوضاع الإقليمية والدولية. في ضوء ذلك، تجادل الورقة بأن منطقة الخليج عادت لتفرض مجموعة من التساؤلات مرة أخرى عن مدى الاعتماد على الولايات المتحدة الأميركية في توفير الحماية الدفاعية، ولا سيما مع تراجع الأهمية الاستراتيجية للمنطقة؛ نتيجة زيادة إنتاج الطاقة، والتنوع في سوق الطاقة العالمية. وقد كان لقرار الرئيس الأميركي بالانسحاب من أفغانستان عواقب وخيمة على صدقية الولايات المتحدة، نظرًا إلى احتمالية عودة مواجهة الجماعات والتنظيمات المصنفة إرهابية. وقد فتح هذا الانسحاب المجال للسؤال عن مدى عمق التزامه بالبقاء في الشرق الأوسط وفي الخليج بالتحديد. وترى الورقة أن الأوضاع المستجدة عمّقت الانطباع لدى دول الخليج بأن رهانها على الولايات المتحدة في حماية أمنها لم يعد مجديًا، وبأن الالتزام الأميركي بالمنطقة يشهد تراجعًا دراماتيكيًا، وأن الإقدام على تحالفات وترتيبات إقليمية، بالنسبة إلى بعض دول المنطقة، على غرار "الاتفاقيات الإبراهيمية"، يهدف إلى تعويض تداعيات التراجع والانحسار من الشرق الأوسط على نحوٍ تدريجي. وتجادل الورقة أيضًا بأن الانسحاب الأميركي قد يغير موازين القوى في الشرق الأوسط، ولا سيما مع عودة بروز روسيا منافسًا استراتيجيًا، وفرض الصين نفسها خصمًا قويًا ونشطًا للولايات المتحدة؛ ما قد يدفع دول الخليج إلى البحث عن معادلة سياسية واقتصادية وأمنية جديدة لمواجهة التحديات المقبلة.

خولة مرتضوي

رئيس قسم الإعلام والنشر في جامعة قطر. تنشط في المجال الإعلامي بدولة قطر، عملت في جريدتي "الشرق"، و"الوطن" القطرتين، وقناة "الريان"، وأسست مع مجموعة من الناشطين المجلس العربي للإعلام الاجتماعي، ومركز الوطن للتدريب الإعلامي. شاركت في العديد من المؤتمرات بجامعة حمد بن خليفة، وجامعة قطر، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. حصلت على الدكتوراه في الحضارة الإسلامية من كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة ماليزيا.

دور قطـاع التعليـم في دولة قطر في الاسـتجابة لتحديـات جائحة كوفيد-19: جامعة قطـر أنموذجًا

تفكك هذه الورقة وتناقش دور قطاع التعليم في دولة قطر في الاستجابة لتحديات جائحة كوفيد-19 مع التركيز على جامعة قطر، حيثُ تتمثّل مشكلة البحث في التعرّف إلى طبيعة العلاقة بين الجامعة وجمهورها الداخلي والخارجي في أثناء الجائحة، ومدى تمكّنها من تعزيز مناعة نظامها التعليمي والبحثي والإداري استنادًا إلى ما فرضته الجائحة من تحديات متعاقبة وقيود غيّرت منحى تلك العمليات جذريًا. علاوة على ذلك، تركز الورقة على البعد الإعلامي الاتصالي، الذي يُعنى به دور اتصال الأزمات وأهميته في تقييم ورسم المشهد الوبائي وعلاقته بمناشط الجامعة وأهدافها، وكذلك البعد الثاني وهو البعد الخدمي المتمثّل بمدى استفادة جمهور الجامعة الداخلي (طلبة وأعضاء هيئة تدريس وإداريين) وجمهورها الخارجي (الرأي العام المحلي الذي تتجه إليه الجامعة في أدوارها المجتمعية التوعوية والتثقيفية والتوجيهية) من نتائج الاستراتيجيات والتكنيكات التي كانت ترسمها جامعة قطر للاستجابة لتحديات الجائحة ومتطلباتها المتغيرة. تحاجّ هذه الورقة بأن تفشي الجائحة وصعوبة السيطرة عليها، رغم كلّ ما تبذله الدول والمنظمات الصحيّة عبر إمكانياتها المتاحة المتقدمة منها والمتواضعة، كشف أهمية دور اتّصال الأزمات في قطاع التعليم، بوصفه السبيل الأبرز أمام المؤسسات والمنظمات الحكومية والخاصة لحماية الحياة البشرية وصيانتها، والتغلب على تداعيات هذا الوباء العالمي، ومحاولة تقليل التهديدات والمخاطر التي تنشأ في أثناء الأزمة وبعدها.

رباح أرزقي

كبير الاقتصاديين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي. زميل أول في كلية جون كينيدي للحكم بجامعة هارفارد، وزميل غير مقيم في معهد بروكينجز، وباحث خارجي في جامعة أكسفورد، وخبير في اتحاد البحوث الاقتصادية الأفريقية. عمل سابقًا رئيسًا لوحدة السلع الأولية في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي. له العديد من الكتب والدراسات وأوراق السياسات المنشورة في عدد من الدوريات العالمية المحكّمة، آخرها:

"Climate Finance for Africa Requires Overcoming Bottlenecks in Domestic Capacity," *Nature Climate Change* (2021); "Technology Adoption and the Middle-income Trap: Lessons from the Middle East and East Asia," *Review of Development Economics* (2021).

التأقلم مع كوفيد-19 في دول مجلس التعاون وانهيار أسعار النفط

واجهت دول مجلس التعاون الخليج العربية صدمة مزدوجة بسبب التفشي الناجم عن جائحة كوفيد-19 وانهيار أسعار النفط. وفي حين تسببت الجائحة في صدمة أدت إلى ارتفاع في الخسائر في الأرواح البشرية وارتفاع في معدلات البطالة والفقر في العديد من بلدان العالم، فإن دول المجلس واجهت الموت نظرًا إلى تزامن تفشيها مع انهيار أسعار النفط؛ ما أثر على نحوٍ غير معهود في اقتصادات دول المجلس، فضلًا عن قطاعاتها الأخرى التي عملت في أثناء الجائحة. في ضوء ذلك، تطرح الورقة بأن على الحكومات الخليجية التركيز أولًا على الاستجابة لحالة الطوارئ الصحية والاقتصادية، ولا سيما استكمال عملية اللقاح في دول المجلس وخارجها، لتجنب ما يرتبط بها من مخاطر الكساد الاقتصادي وتأجيل الضبط المالي المرتبط بالانخفاض المستمر في أسعار النفط إلى أن يبدأ التعافي من الوباء سريعًا. وكما تطرح الورقة بأن هناك حاجة إلى مزيج من عمليات الإنقاذ وتيسير شروط الائتمان والمراقبة لدعم القطاع الخاص في هذه الدول، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وكذلك مساعدة القطاعات التي تضررت على نحوٍ رئيس من الجائحة.

روبرت ماسون

زميل غير مقيم في معهد دول الخليج العربية في واشنطن، وزميل في مشروع الطائفية والوكلاء وإزالة الطائفية في جامعة لانكستر، عمل سابقًا أستاذًا مشاركًا ومديرًا لمركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة لانكستر والجامعة الأميركية في القاهرة. له العديد من الكتب والدراسات المنشورة في عدد من الدوريات العربية المحكّمة، آخرها:

New Perspectives on Middle East Politics: Economy, Society and International Relations (Cairo: AUC Press, 2021); "Strategic Depth Through Enclaves: Iran, Syria and Hezbollah," *Middle East Policy* (September 2021).

المحادثات السعودية - الإيرانية: هل تسير الأزمات في طريق التهدئة في الشرق الأوسط؟

أعادت المملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة العلاقات الدبلوماسية مع قطر، وقد جرى الإعلان عن ذلك خلال قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مدينة العلا في 5 كانون الثاني/ يناير 2020، وتلا ذلك إعادة العلاقات بين مصر وقطر. جرى تنفيذ هذه الخطوة، بقيادة السعودية، بصفة ملحوظة بعد انتخاب الرئيس الأميركي، جو بايدن، في محاولة لدرء الضغوط السياسية الأميركية المتوقعة. علقت إدارة بايدن منذ ذلك الحين مبيعات الأسلحة إلى السعودية، وعادت إلى الحوار مع إيران بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، واختارت عدم المشاركة في "الحروب الأبدية" في الشرق الأوسط الكبير. في ضوء ذلك، تناقش الورقة ما تثيره الاجتماعات التي عقدت بين الإمارات وإيران، تلاها اجتماعات شارك فيها مسؤولون من السعودية والأردن ومصر وإيران، وفي نيسان/ أبريل الاجتماعات بين السعودية وإيران، مع التركيز على احتمالية خفض التصعيد في منطقة الخليج وخارجها. ومع ذلك، ترى الورقة أنه في خضم المنافسات الخليجية المستمرة والاضطرابات الإقليمية والكراهية الراسخة بين الولايات المتحدة وإيران والتقلبات في الدبلوماسية الأميركية، يبدو أن احتمالية تحقيق وقف التصعيد في الخليج والشرق الأوسط الأوسع ضئيلة. تستخدم الورقة إطارًا تحليليًا يركز على الافتراضات الواقعية المعقدة، مثل تركيز السلطة، واتخاذ القرار، وأمن النظام، والتوازن الشامل عبر البيئات المحلية والإقليمية والدولية، لفهم طبيعة هذه المحادثات وآفاقها.

صلاح ياسين المقطري

أستاذ الاقتصاد والتمويل المشارك، ورئيس قسم الاقتصاد والمالية في جامعة صنعاء. له العديد من الكتب والدراسات المنشورة في عدد من الدوريات العربية المحكّمة، حول موضوعات الفدرالية المالية، والاقتصاد السياسي للريع، والتحليل المالي، وجائحة كورونا، آخرها دراسة "اليمن: تداعيات جائحة كورونا في زمن الحرب"، مجلة **حِكامة** (2020). حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد والتمويل من جامعة باريس 1 (بانتيون-السوربون).

كوفيد-19: الاستجابة والتداعيات الاقتصادية على اليمن في ظل الحرب

في بداية انتشار الموجة الثانية لجائحة كوفيد-19 على مستوى العالم، كان الوباء في مرحلة انحساره في موجته الأولى في اليمن، وعادت الجائحة في الموجة الثانية في شباط/ فبراير 2021، والثالثة في آب/ أغسطس 2021 بالتزامن مع الموجتين الثالثة والرابعة عالميًا .واختلفت درجة الاستجابة والسياسات التي اتخذتها السلطتان القائمتان في الموجات الثلاث؛ فعلى الرغم من أن حكومتي "الشرعية" و"الإنقاذ" اتخذتا، تقريبًا، الإجراءات والتدابير نفسها في الموجة الأولى، فإن استجابتهما اختلفت في الموجتين الثانية والثالثة. فالحكومة الشرعية اتخذت إجراءات أقل في الموجة الثانية ولم تقم بأي إجراء في الموجة الثالثة باستثناء توزيع اللقاحات. وفي المقابل تجاهلت حكومة الإنقاذ الأمر تمامًا أثناء الموجتين، بل رفضت تلقي اللقاحات من المنظمات الدولية. وإن كانت هناك تأثيرات للجائحة في الاقتصاد اليمني نتيجة الإجراءات والتدابير التي قامت بها السلطات في الجائحة في موجتها الأولى، فإن تأثير الجائحة في موجتيها الثانية والثالثة في حكم العدم مقارنة بتداعيات الموجة الأولى، ومقارنة بتأثيرات الحرب. تستعرض الورقة انتشار الفيروس في موجتيه الثانية والثالثة ومقارنتهما بالأولى، والإجراءات الاحترازية التي اتخذت تجاهها، ومن ثم تداعياتها الاقتصادية، وتخلص إلى أن اليمن يحتاج إلى تسوية سياسية تعيده إلى مساره الديمقراطي وتزيل آثار الجائحة والحرب معًا.

طارق بن حسن

أستاذ مساعد للسياسات والتخطيط والتطوير في قسم الشؤون الدولية كلية الآداب والعلوم في جامعة قطر. عمل سابقًا أستاذًا للجغرافيا في كلية العلوم الإنسانية في الجامعة نفسها، وفي جامعة كيبيك في مونتريال في كندا، وفي جامعة بورغوندي في فرنسا. له العديد من الكتب والدراسات وأوراق السياسات المنشورة في عدد من الدوريات العالمية والعربية المحكّمة، آخرها:

"The Entrepreneurship Ecosystem in the ICT Sector in Qatar: Local Advantages and Constraints," *Journal of Small Business and Enterprise Development* (2020).

دول مجلس التعاون عقب كوفيد-19: نحو اقتصادات (معرفة) ما بعد النفط

قبل تفشي جائحة كوفيد-19 كانت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالفعل في فترة تحول اقتصادي؛ إذ تسعى خططها ورؤاها التنموية لتحويل اقتصاداتها بعيدًا عن الاعتماد على النفط والغاز، ونحو اقتصادات ما بعد النفط القائمة على المعرفة المتقدمة مع أسس متينة ومستدامة. تدرك دول مجلس التعاون أن هذا التحول ضروري، ليس فقط بسبب الانخفاض الكبير الأخير في أسعار النفط في أعقاب انهيار أسعار النفط عام 2014، ولكن أيضًا من حقيقة أن "عصر النفط" يقترب من نهايته. بناءً على ذلك، تناقش الورقة الجهود التي قامت بها دول المجلس المتضافرة للنهوض بحالة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم والابتكار وريادة الأعمال في تعزيز قدرتها التنافسية الدولية نحو اقتصادات المعرفة قبل تفشي الجائحة، وهو ما أكده التقدم المحرز في التصنيفات التي نشرتها منظمات دولية متنوعة. كما تناقش الكيفية التي أجبرت بها الجائحة وانخفاض أسعار النفط الحكومات في المنطقة على تكثيف جهود التنويع الاقتصادي للتحول نحو اقتصاد المعرفة. في هذا الصدد، أظهرت منطقة مجلس التعاون كلّها مرونة رقمية كبيرة. فبفضل استقرارها السياسي، ومصداتها المالية الكبيرة، وتصنيفها الائتماني المستقر، تتمتع هذه البلدان بقاعدة قوية للتنمية المستدامة المستقبلية للانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة. تهدف الورقة إلى تقديم خصائص الاقتصاد القائم على المعرفة، والكيفية التي أظهر بها الوباء مدى أهمية تعبئة ركائز الاقتصاد القائم على المعرفة. كما تعرض كيفية تعزيز الوباء جهود التنويع في منطقة دول المجلس، وتقدم أخيرًا بعض توصيات الإصلاحات الهيكلية.

ظافر العجمي

المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج، وعقيد ركن متقاعد (القوة الجوية الكويتية). له العديد من الكتب والدراسات المنشورة في عدد من الدوريات العربية المحكّمة، آخرها: **أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية** (2011)؛ **تاريخ الجيش الكويتي** (2004 و2011)؛ **جيش الكويت في عصر مبارك الصباح 1896-1915** (2000). حاصل على الدكتوراه في أمن الخليج العربي.

دبلوماسية "حب الخشوم" الخليجية: مصالحة كاملة أم هدنة مؤقتة؟

تناقش الورقة ما شهدته السنوات الأخيرة في الخليج العربي من محاولات دبلوماسية لحل أزمات المنطقة لا تتواءم مع الظروف الإقليمية المتغيرة، التي يستعمل فيها اللاعبون أساليب غير تقليدية في إدارة التفاعلات والصراعات الدولية والنزاعات الإقليمية، حتى صار من العسير على الدبلوماسية الحديثة مواجهة هذه المتغيرات. في ضوء ذلك، برزت دبلوماسية "حب الخشوم"، بوصفها دبلوماسية تقليدية تبرز النظام الأبوي في منطقة الخليج، وهي دبلوماسية لا يُعتدّ فيها بالالتزام الحرفي بما جاء في الاتفاقيات من نصوص بقدر ما يعتد فيها بما تعتمر به النفوس من ثقة وتسامح، وهي دبلوماسية تتصف بالعاطفية؛ إذ يكفي أن تقبّل أنف خليجي آخر عربونَ اعتذار أو التماس رضا، فيردك كإنسان عربي نبيل بالتقدير لما قمت به. بناء عليه، تحاجّ الورقة بأن هذه الدبلوماسية، وإن ساهمت في إيجاد حلول مؤقتة لأزمات منطقة الخليج العربية، فإنها تحمل بين طياتها إهمالاً لإيجاد حلول جذرية ودائمة للأزمات.

عبد الله الشايجي

أستاذ العلاقات الدولية في جامعة الكويت. شغل سابقًا منصب رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الكويت. له العديد من الكتب والدراسات المنشورة في عدد من الدوريات العربية المحكّمة، آخرها كتاب **أزمات مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الجذور - الأسباب - الوساطات - وسيناريوهات المستقبل (2011-2018)** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2018). حاصل على الدكتوراه في فلسفة العلوم السياسية من جامعة تكساس في أوستن.

أسباب عدم اكتمال المصالحة الخليجية وتداعياتها

مثّلت الأزمة الخليجية التي عصفت بكيان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في الخامس من حزيران/ يونيو 2017، والتي تزامنت مع الذكرى الخمسين لنكسة العرب في حرب حزيران/ يونيو 1967، انتكاسةً عربية، وضربةً موجعة في صميمم العمل العربي المشترك؛ فقد أنذرت بانضمام أنجح تجمع عربي إقليمي إلى بقية التجمعات العربية الإقليمية الفاشلة. تنطلق هذه الورقة من القول بأن الانتكاسة الخليجية كانت لحظة فارقة في العمل الخليجي المشترك، زعزعت كيان المجلس باصطفاف أربع دول - ثلاث منها من الأعضاء المؤسسين لمجلس التعاون؛ المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، إضافة إلى مصر - ضد دولة قطر الصغيرة، بفرض حصار بحري وبري وجوي ومقاطعة كاملة؛ ما أسس لمرحلة جديدة من صراع القوى والإرادات والمشاريع شملت ثلثي دول المجلس. وفي هذا السياق، وقفت الكويت وسلطنة عمان على الحياد، وأدّتا دور الوسيط في الأزمة ضمن مفاهيم ونظريات حل النزاعات ودبلوماسية الوساطة لرأب الصدع. تناقش الورقة الأسباب التي قادت إلى تفجر هذه الأزمة، وتعثر الوساطة الكويتية والأميركية، وغياب الطرح العقلاني في التعامل معها، علاوة على تأثير انحياز الولايات المتحدة ممثلة بإدارة الرئيس السابق، دونالد ترامب، وشل السياسة الخارجية الأميركية. وتناقش أيضًا أسباب تغير الموقف الأميركي، ونجاح الوساطة الكويتية بعد هزيمة ترامب في انتخابات الرئاسة الأميركية. وتحاجّ بأن المصالحة الخليجية لا تزال تواجه تحديات عدة، يمكن أن تكون لها تداعيات على العمل الخليجي المشترك والأمن الخليجي للتعامل مع التهديدات والتحديات المتداخلة، التي تبرز أهميتها في ضوء تراجع الحضور الأميركي في المنطقة العربية، وضعف الثقة بتوفير الولايات المتحدة الحماية لبلدان المنطقة، والخشية من تكرار تجربة الرئيس الأميركي الأسبق، باراك أوباما، في التعامل مع إيران لمنعها من التحول إلى دولة نووية.

عبد الله الغيلاني

أكاديمي وباحث في الشؤون الاستراتيجية. تشمل اهتماماته قضايا الفكر السياسي الإسلامي، والسياسة الخارجية الأميركية، والشؤون الاستراتيجية الخليجية. له العديد من الكتب والدراسات المنشورة في عدد من الدوريات العربية المحكّمة، آخرها دراسة بعنوان: "الأمن الإقليمي الخليجي: تحرير المفهوم وبناء القدرات". يعلّق بانتظام في العديد من الفضائيات العربية على التطورات في منطقة الخليج العربية. حاصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة درم في المملكة المتحدة.

المصالحة الخليجية: قراءة في آفاق الأمن الإقليمي

تناقش الورقة حيثيات المصالحة الخليجية التي تمثّل الإنجاز الأبرز لقمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عُقدت في مدينة العلا بالمملكة العربية السعودية. فبهذا الإنجاز تكون هذه القمة قد تفردت بحدث هو الأول من نوعه على المستوى الإقليمي. ذلك أن المصالحة الخليجية هذه المرة جاءت لتطوي ملفًا متورمًا من الخصومة الحادة التي امتدت ثلاث سنوات ونصف السنة (حزيران/ يونيو 2017 - كانون/ ديسمبر 2020)، والتي لم تكن كسابقاتها من الخصومات البينية التي شهدتها منظومة التعاون، بل كانت استثنائية بأبعادها ومضامينها وأدواتها. فلم تشهد العلاقات الخليجية - الخليجية تصدعًا بالحدة ذاتها والعمق ذاته الذي أفرزته أزمة حصار قطر. ولم تجنح دول الخليج في إدارة خصوماتها البينية إلى تلك الأدوات التي أدارت بها دول الحصار أزمتها مع قطر، كما لم يصب الرأي العام الخليجي من قبل بتلك الدرجة البالغة الانحدار من الاستقطاب والانقسام. وتركز الورقة على الإجابة عن الأسئلة الآتية: هل تعيد المصالحة الخليجية ذلك القدر من التماسك الدبلوماسي إزاء الأزمات الإقليمية؟ وهل توفر مناخًا تتخلق فيه تصورات مفاهيمية مشتركة للأمن الإقليمي؟ وهل تجنح منظومة التعاون - بعد حالة التصدع تلك - إلى تجميع عناصر القوة لديها لتتشكل منها مظلة أمنية راسخة؟ وكيف ستنعكس المصالحة على مقاربات دول الخليج للأزمات والعلاقات الإقليمية؟ تحاجّ الورقة بأن تداعيات الأزمة الخليجية لم تقتصر على الشروخ الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل تعدت إلى المستوى الإقليمي وأفرزت من ثمّ تعريفات جديدة لمفاهيم الأمن الجماعي؛ فطفقت دول الخليج العربي تعيد تموضعها الجيوستراتيجي إزاء الأزمات والعلاقات الإقليمية والدولية.

عماد قـدورة

باحث ومدير قسم التحرير في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. حاصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية ودراسات الشرق الأوسط. له العديد من الكتب والدراسات المنشورة في عدد من الدوريات المحكّمة، آخرها: "الأهمية الجيوبولتيكية للخليج في استراتيجية الهند"، **سياسات عربية** (2020)؛ وكتاب **السياسة الخارجية التركية: الاتجاهات، التحالفات المرنة، سياسة القوة** (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)؛ وكذلك:

The Rise of the GCC States and Turkey: Convergent and Divergent Regional Agendas (Cambridge Scholars Publishing, 2021).

تقييم سياسة الهند إزاء الأزمة الخليجية وما بعدها

تعتمد الهند إزاء دول الخليج العربية سياسةً حذرةً أثناء ظهور خلافات بين هذه الدول، مثل الأزمة الخليجية في الفترة 2017-2021. وتنطلق من اعتبارات عديدة: أولها، مبدأ عدم الانحياز؛ فرغم تركيز حكومة ناريندرا مودي على الدبلوماسية الفعالة والانخراط النشط في الخارج، عادت إلى مبدأ عدم الانحياز في التعامل مع الأزمة، فاعتبرت النزاعَ شأنًا داخليًا، ودعت لحل الخلافات بالحوار. ولم تقم الهند بأي وساطة عبر خطوات ملموسة لحل النزاع، ولا بالسعي الدبلوماسي والزيارات المتكررة أثناء تصعيده. ثانيها، العلاقة الخاصة بدول الخليج؛ نظرًا إلى عمق الترابط التاريخي، والقرب الجغرافي، والمصالح الاقتصادية بوصف هذه الدول أهم شريك تجاري للهند، ومأوى أكبر جالية هندية في الخارج. لقد أدت علاقاتها الوثيقة بالمنطقة إلى التعرّف إليها، على مستويي التعاون والخلافات، وإدراك أن فترات التوتر عابرة. وأدى تشابك المصالح إلى إعطائها الأولوية، نظرًا إلى حاجة اقتصاد الهند الصاعد إلى الاستثمارات وموارد الطاقة. كما أدى توزّع أفراد الجالية الهندية في هذه الدول إلى أن تكون سياستها حذرة، للحفاظ على مصالحهم الاجتماعية والاقتصادية، بوصفهم مصدرًا لنحو نصف التحويلات المالية. ثالثها، مواقف القوى الأخرى؛ فلأن موقفي منافسيْها الصين وباكستان ظلا محايدين، فقد شجعها ذلك على عدم القيام بدور نشط أيضًا. كما شجع دورُ الولايات المتحدة الأساسي، وبخاصة عبر دعم وساطة الكويت، الهندَ على الحياد، مستفيدةً مما تقوم به واشنطن ومن نفوذها في تأمين طرق نقل الطاقة. ومع ذلك، قامت الهند بدور نشط بتزويد قطر بالحاجات الضرورية والمنتجات الغذائية أثناء الأزمة. تناقش الورقة تحولات سياسة الهند بين عدم الانحياز والانخراط النشط والدبلوماسية الفعالة في الخارج، وتدرس سياستها إزاء الأزمة الخليجية وما بعدها، والعوامل المؤثرة فيها.

عهود البلوشي

أكاديمية وباحثة عُمانية. تشغل منصب رئيس قسم البحوث والدراسات بمركز الدراسات العُمانية في جامعة السلطان قابوس. نشر لها العديد من الدراسات والتقارير في مجلات علمية محكّمة عن قضايا المرأة في منطقة الخليج العربية، والتعليم. حاصلة على الدكتوراه في اللسانيات التطبيقية من جامعة وارويك في الولايات المتحدة الأميركية.

القطـاع التعليمـي في دول الخليـج العربيـة في ظـل كوفيـد-19: الاسـتجابة والتخطيـط المسـتقبلي

نجحت جائحة كوفيد-19 في توجيه أنظار المسؤولين في مختلف دول العالم إلى الوضع الداخلي لبلدانهم، فتأثير الجائحة امتد ليشمل مناحي الحياة في القطاعات الصحية والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية كافة. ولكونها تجربة جديدة على كل الصعد، فقد تفاوتت سرعة الاستجابة لها ونوعها في محاولة من الحكومات لمواجهة التحديات وموازنة التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وغيرها. وبصفة خاصة، فإن تأثيرات الجائحة في دول الخليج العربية، التي تعتمد اقتصاداتها أساسًا على النفط كانت أكبر؛ بسبب تزامنها مع انهيار أسعار النفط العالمية على نحوٍ غير معهود. تركز الورقة على القطاع التعليمي في دول الخليج العربية في ظل الجائحة، من خلال مقارنة استجابة هذه الدول فيما بينها، ومناقشة أبرز التحديات التي واجهتها في هذا القطاع خلال الأزمة، وكذلك دراسة الفرص التي خلقتها لتطوير التعليم والاستفادة من التقنيات الحديثة في إعادة هيكلة التعليم وأدواته والأدوار التي يضطلع بها الشركاء في العملية التعليمية. وتحاجّ هذه الورقة بأن قطاع التعليم كان له دور قيادي في خط الدفاع الأول في مواجهة الأزمة الحالية على الأصعدة الأسرية والمهنية والمجتمعية كافة، وأدى دورًا رئيسًا في العمل من أجل احتواء تداعيات الجائحة في دول الخليج العربية.

فراس إلياس

باحث عراقي. له العديد من الكتب والدراسات المنشورة في عدد من الدوريات العالمية المحكّمة، من بينها: كتاب **مركزية العراق في العقل الإستراتيجي الإيراني** (المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2018)؛ و"تحليل السياسة الخارجية الإيرانية في مرحلة ما بعد الثورة الإسلامية وفق نظرية أم القرى"، مركز أنقرة لدراسة الأزمات والسياسات (2021)؛ و"صعود حركة طالبان وعُقدة إيران الحرجة في أفغانستان"، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى (تشرين الأول/ أكتوبر 2021).

المصالحة الخليجية وانعكاساتها على العلاقات مع العراق

تنطلق الورقة من افتراض مفاده أن واقع الأزمة الخليجية أنتج بيئة استراتيجية معقدة، تداخل فيها المحلي بالإقليمي والدولي، وهو واقع أعاد بدوره تشكيل سياسة المحاور والتوازنات الإقليمية، وأحدث خرقًا كبيرًا في منظومة الأمن الخليجي، وجعل ضبط إيقاع السياسة الخليجية وفق معطى المصلحة الخليجية البينية في غاية الصعوبة. في ضوء ذلك، تناقش الورقة مكانة العراق، بوصفه من الدول التي حظيت بموقع مهم في هذه الأزمة، وقد حرص على اعتماد سياسة متوازنة حيالها، ومن ثم أدى دورًا مهمًا في تمكين المصالحة الخليجية، واستثمار نتائجها عراقيًا. وهذا بدوره أثار إشكالية مهمة تركز عليها هذه الورقة: كيف سيتمكن العراق من الحفاظ على مسار المصالحة الخليجية التي تحققت، وإعطائها زخمًا استراتيجيًا يمكن من خلاله إعادة توجيه الاهتمام الخليجي الموحد حيال العراق، بالاتجاه الذي يدعم واقعه الاقتصادي والطاقوي والأمني؟ وتحاجّ الورقة بأن توجه العراق تجاه الأزمة الخليجية والمصالحة الخليجية بعدها يبدو واضحًا في سلوكياته، التي برزت مؤخرًا في الانفتاح على جميع دول الخليج العربية. في ضوء ذلك، يبقى مستقبل المصالحة الخليجية وأفقها وانعكاساتها على العلاقة مع العراق مثار تساؤل رئيس بالنسبة إلى العراق وعلاقاته الإقليمية، وهو الذي يواجه اليوم العديد من التحديات الاستراتيجية المعقدة.

فهد يوسف الفضالة

مستشار بالمعهد العربي للتخطيط في الكويت، عمل سابقًا رئيسًا لقسم التربية بالجامعة العربية المفتوحة بدولة الكويت. له العديد من الكتب والدراسات المنشورة في عدد من الدوريات العالمية والعربية المحكّمة، آخرها: **السياسة الداخلية والخارجية لدولة الكويت - قراءة في الخطاب السياسي للأمير الراحل صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح** (مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2021)؛ **الموارد البشرية والاقتصاد المعرفي - دور ريادي لتعزيز المواهب واستثمارها** (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 2021).

السياسة العامة للكويت لمعالجة تداعيات جائحة كوفيد-19

تناقش الورقة السياسة العامة لدولة الكويت في معالجة تداعيات أزمة جائحة كوفيد-19، مع التركيز على الخطابات السياسية لدوائر صنع القرار العليا في التعامل مع الأزمة، والسياسة العامة التي اتخذتها دولة الكويت للتخطيط والمواجهة، والإجراءات التنفيذية للوزارات والجهات الحكومية لمعالجة التداعيات الاقتصادية، ومساهمات القوى الفاعلة لتخفيف حدة الجائحة. وتحاجّ الورقة بأن دولة الكويت عملت على تنفيذ سياسة عامة، وفقًا لاستراتيجية مرنة تستفيد من العديد من الاستراتيجيات الحديثة في التعامل مع هذه الأزمة، وتنسيق واضح بين مختلف الوزارات والإدارات والهيئات الحكومية. وقد ساهمت الخطابات السياسية لدوائر صنع القرار العليا في التخفيف من حدة الأزمة، واتخذت دولة الكويت العديد من الإجراءات التنفيذية الفعالة للتخفيف من حدة تداعيات الجائحة، وذلك من خلال التعاون والتنسيق والتناغم بين الجهود الحكومية والمبادرات المجتمعية للقوى الفاعلة في المجتمع.

ماجد الأنصاري

رئيس أكاديمية قطر الدولية للدراسات الأمنية، وهو نائب رئيس مجلس إدارة المركز القطري للصحافة، وعضو مجلس أمناء مركز الدراسات الاستراتيجية التابع للقوات المسلحة القطرية. عمل سابقًا أستاذًا لعلم الاجتماع السياسي في جامعة قطر، وترأّس قسم السياسات في معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية. حصل على الدكتوراه والماجستير في التغيّر الاجتماعي من جامعة مانشستر، وكتب أطروحة تخرّج بعنوان "أقلية من المواطنين: آثار القيم الدينية والاجتماعية والسياسية على الثقة في المغتربين في قطر".

النظام الإقليمي في منطقة الخليج العربي في عصر ما بعد الأزمة الخليجية

أدى استمرار التحديات الإقليمية العميقة في الشرق الأوسط إلى رفع المخاوف السياسية والأمنية إلى مستوى جديد داخل مجلس التعاون لدول الخليج العربية في السنوات الأخيرة. وتصادمت ثلاث وجهات نظر متضاربة حول طريقة التعامل مع القضايا الإقليمية العالمية؛ ما أدى إلى عواقب مدمرة للمنطقة. تسبب الانقسام في الساحة السياسة العربية في ظهور محاولات لفرض الوحدة العربية التي فشلت في نهاية المطاف؛ ما ولّد مزيدًا من الانقسام وزعزعة استقرار النظام الإقليمي. تحدد الورقة خلفية أزمة الخليج لعام 2017 في السياق الأوسع للربيع العربي، وتحلل المحاولات اللاحقة للوساطة، ودور الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة، والتطورات السياسية في الكويت وعمان، وممارسات التطبيع مع إسرائيل، وحل أزمة الخليج من خلال دراسة الأدوار السياسية لمختلف الجهات الفاعلة. وتستخدم الورقة المقدمات التحليلية للجغرافيا السياسية النقدية، لفهم كيفية تشكيل تصوّر صانعي السياسات وفهمهم للمنطقة وخياراتهم السياسية وتفضيلاتهم للحليف والعدو.

ماجد التركي

رئيس مركز الإعلام والدراسات العربية الروسية في الرياض، وعضو في مجلس إدارة المركز الوطني لأبحاث الشباب، وعضو الأمانة العامة الدائمة لمؤتمر زعماء أتباع الأديان بكازخستان، والجمعية السعودية للاتصال والإعلام. له العديد من الكتابات المنشورة في مجلات علمية محكّمة عن العلاقات السعودية - السوفياتية. حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة موسكو عام 2004، والدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة آلماتا في كازخستان عام 2002.

المصالحة الخليجية والتحديات المحتملة لمسار التقارب الخليجي

تناقش هذه الورقة التحديات المحتملة للمصالحة الخليجية، فمنذ وقوع الأزمة الخليجية في حزيران/ يونيو 2017 تشكلت مجموعة من التحالفات خارج سياق المنظومة الخليجية، سواء على المستوى الخليجي فيما يتعلق بالعلاقات البينية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أو على مستوى العلاقة مع اللاعبين الإقليميين، ولا سيما إيران وتركيا وإسرائيل. وتشير الورقة إلى أن هذه الالتقاءات سواء على المستوى الخليجي أو الخليجي مع الإقليمي قد تؤثر في أمن منطقة الخليج واستقرارها؛ بما يلزم معه مناقشة المرحلة التي تلي المصالحة الخليجية، وما قد يتبعها من تحديات، لمحاولة تقديم تصور عملي للتعامل معها. لفهم ذلك، تركز الورقة على اتجاهات المصالحة الخليجية ومساراتها، والتحالفات الإقليمية الجديدة التي برزت في فترة الأزمة الخليجية، والتحديات السياسية الجديدة المحتملة، ولا سيما التطبيع مع إسرائيل، والتحديات الأمنية والعسكرية المحتملة، وخصوصًا انتشار القواعد العسكرية الإقليمية في الخليج.

مبارك بن خميس الحمداني

باحث اجتماعي بمجلس الشورى العُماني. تتركز اهتماماته البحثية على دراسة الموضوعات المتعلقة بقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي في سلطنة عُمان وعلاقتها بالفلسفة السياسية والمكونات الاجتماعية التقليدية، إضافةً إلى الاشتغال البحثي عبر عدة منشورات بقضايا علم الاجتماع الافتراضي. له العديد من الكتب والدراسات المنشورة في عدد من الدوريات العالمية والعربية المحكّمة، آخرها: "التحول الديموغرافي والسياسات الاجتماعية في سلطنة عُمان: قراءة في سيناريوهات الإسقاطات السكانية في رؤية عُمان 2020"، **استشراف للدراسات المستقبلية** (2020).

الاستجابة للأزمات في سياق مضطرب: كوفيد-19 بوصفه واقعة اجتماعية عُمانية

تجسد جائحة كوفيد-19، نتيجة ما أفرزته من تداعيات على المجتمعات الإنسانية، فرصةً لفهم طبيعة الحيل التي ولدتها المجتمعات من أنساقها الثقافية والاجتماعية للتعامل مع الجائحة. ولا نقصد بذلك حدود الالتزام والضبط أو مفارقة تلك الحدود، بقدر ما نتقصى الحيل الرمزية وأدوات المجتمع الناشئة، في سبيل تحقيق التكيف الاجتماعي مع حالة اللايقين الذي فرضته الجائحة. في ضوء ذلك، تركز الورقة على فهم تفشي الجائحة في سلطنة عُمان في سياق ثقافي واجتماعي مضطرب تحوزه تحولات سياسية وسياساتية مهمة على مستوى الحكم. وهي تحولات متزامنة مع أوضاع اقتصادية ومعيشية مؤرقة تعيشها البلاد؛ نتيجة تباطؤ التحول نحو التنويع الاقتصادي، وتراجع أسعار النفط، وشح فرص العمل، وتزايد معدلات البطالة، وضعف الانتاجية العمومية، وتدهور أوضاع العاملين في قطاعات الانتاج المختلفة. فكانت بذلك الجائحة عبئًا مضافًا إلى حالة اللايقين الاجتماعي الذي يعيشه الفاعلون الاجتماعيون في البلاد. وفي هذا الصدد، فإن الاستفهام الذي تتوجه إليه هذه الورقة: كيف تكيف الفاعلون في عُمان مع التداعيات المختلفة التي أفرزتها الجائحة؟ ونبتغي من التناول المعرفي لهذا التكيف الولوج إلى تناول بعدين مهمين: أولًا، ما مدى انتشار وباء المعلومات والشائعات بموازاة الجائحة في عُمان وأثره في الاستجابة المنظومية الرسمية للجائحة؟ ثانيًا، ما مدى مراعاة منظومة التواصل الرسمي في إدارة الجائحة لطبيعة السياق الثقافي والاجتماعي في تصميمها وتوجهها إلى الفاعلين الاجتماعيين؟

محجوب الزويري

مدير مركز دراسات الخليج في جامعة قطر، عمل سابقًا في مركز الدراسات الإيرانية في جامعة درهم. له العديد من الكتب والدراسات المنشورة في عدد من الدوريات العالمية والعربية المحكّمة، آخرها: "العلاقات الأميركية - الإيرانية في ظل إدارة دونالد ترامب: التفاعلات والتبعات"، **سياسات عربية** (2021)؛ وكذلك:

Contemporary Qatar Examining State and Society (Springer, 2021); *The 2017 Gulf Crisis An Interdisciplinary Approach* (Springer, 2021); "The Arabs and Iranians What Went Wrong? And Why?" *Sociology of Islam* (2020).

إيران ودول الخليج العربية: أين تتجه العلاقات بعد اتفاق العلا؟

شكّل اتفاق العلا بين دول الخليج، في كانون الثاني/ يناير 2020، نهاية للأزمة الخليجية والحصار على قطر. فقد بدأت العلاقات بالعودة التدريجية بين قطر والإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية. ولقي الاتفاق ترحيبًا دوليًا واقليميًا، ولا سيما من تركيا وإيران. لقد تفاعلت إيران مع تفاصيل الأزمة الخليجية منذ لحظاتها الأولى وأدت دورًا بالتخفيف من أثار الحصار الذي فُرض على قطر عبر فتح مجالها الجوي للخطوط الجوية القطرية. في ضوء ذلك، تسعى هذه الدراسة لدراسة وتقييم الموقف الإيراني وتفاعلاته مع اتفاق العلا، ولا سيما أن هذا الاتفاق جاء في لحظة إقليمية انتقالية مهمة؛ إذ بدأت إدارة أميركية جديدة برئاسة جو بايدن، كما أن إيران كانت تستعد لانتخابات رئاسية جديدة. وقد استمرت التفاعلات الإقليمية غير البعيدة عن إيران مثل الانسحاب الأميركي من أفغانستان وتولي حركة طالبان مقاليد الأمور في البلاد، وإعادة التموضع الأميركي في العراق، والحوار السعودي - الإيراني. وتركز الدراسة على هذه التفاعلات وغيرها التي حضرت فيها إيران ودول الخليج أو بعضها، لترصد الموقف الإيراني ومدى تأثره ولو مؤقتًا باتفاق العلا.

محمد الشرقاوي

أستاذ تسوية الصراعات الدولية في جامعة جورج ميسن في واشنطن، وعضو لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة في نيويورك في مجال آليات الانتقال السياسي. يعمل أيضًا زميلاً في المركز الأميركي للسرّديات وتحليل الصراعات، وعضوًا في اللجنة الأكاديمية الاستشارية للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - فرع واشنطن. ومن أحدث منشوراته البحثية فصل بعنوان:

"Resolving Great Power Conflicts in the Post-Pandemic Era," in Richard E. Rubenstein, Solon Simmons (eds.), *Conflict Resolution after the Pandemic: Building Peace, Pursuing Justice* (London: Routledge, 2021).

فرص تعزيز المصالحة الخليجية في حقبة ما بعد الانسحاب الأميركي من أفغانستان

في إطار سعيها لتفكيك العلاقات الخليجية - الأميركية، قبل الأزمة الخليجية وأثناءها وبعدها، تفترض الورقة بأن ثمة مفارقة دائرية استكملت 180 درجة في استراتيجية الولايات المتحدة إزاء الدول الخليجية بين أوائل حزيران/ يونيو 2017 عندما حاول الرئيس السابق دونالد ترامب ربط اسم قطر بـ "دعم الإرهاب وزعزعة استقرار المنطقة"، ومنتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 2021 عندما اختارت حكومة الرئيس جو بايدن وضع رعاية المصالح الأميركية في أفغانستان في عهدة السفارة القطرية في كابل. في ضوء ذلك، تقارن الورقة تطور الشراكة الأميركية - القطرية إبان الإدارة الأميركية السابقة مع الإدارة الأميركية الحالية. كما تناقش موقف الرئيس بايدن المنزعج من السعودية بسبب توافقها مع روسيا بعد رفع الإنتاج اليومي الى 400000 برميل نفط يوميًا، ما زاد من قلق البيت الأبيض بشأن زيادة التضخم بسبب ارتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوى لها خلال السنوات السبع الماضية. وفي الوقت ذاته، تناقش الورقة ماهية الأصوات الصاعدة في واشنطن، والساعية لإعادة النظر في العلاقات مع الإمارات وإجراء تقييم نقدي لحلفائها في الخليج. وأخيرًا، تقدم الورقة رؤية استشرافية لتغير كثبان الرمل الاستراتيجية بين دول الخليج الست، وحاجتها إلى إعادة التموضع ضمن مصالحة شاملة تبعًا لتغير أرصدة كل منها في السياسة الدولية وفي تقديرات واشنطن وبقية العواصم الغربية.

محمد المسفر

أستاذ متقاعد من جامعة قطر. عمل سابقًا في السلك الدبلوماسي بدولة قطر. له العديد من الكتب والدراسات المنشورة في عدد من الدوريات العربية المحكّمة، آخرها: كتاب **المنظمات الدولية: التاريخ، السياسة، الاقتصاد، القانون، الإدارة** (دار نشر جامعة قطر، 2021)؛ **العلاقات الخليجية - الخليجية: معضلة الفراغ الاستراتيجي والتجزئة (2018-1971)** (مركز الجزيرة للدراسات، 2018). وهو مساهم دائم في الصحافة القطرية والعربية.

سياسة إيران الإقليمية بعد المصالحة الخليجية وتغير الإدارة في طهران

تهدف هذه الورقة إلى تحليل السياسة الإيرانية الإقليمية في ظل الإدارة الإيرانية الجديدة التي يتوقع أن تولي النهج الإقليمي الأولوية. وتسعى الورقة لرصد التدافع الإقليمي المحتمل بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عدد من الملفات المشتركة خلال الفترة المقبلة، ولا سيما في ضوء المصالحة الخليجية. ففي 5 آب/ أغسطس 2021، دخل قصر الرئاسة (باستور) في طهران، الرئيس الإيراني الجديد إبراهيم رئيسي المنتمي إلى التيار المحافظ، خلفًا للرئيس حسن روحاني المنتمي إلى الجناح الإصلاحي. ويُعدّ رئيسي الرئيس الثامن لجمهورية إيران الإسلامية منذ عام 1979. ولفهم طبيعة السياسة الإيرانية بعد المصالحة الخليجية، تركز الورقة على الظروف التي جاءت فيها هذه الإدارة الجديدة؛ إذ تواجه إيران أزمتين في علاقاتها الخارجية: تتعلق الأولى بالتوترات والأزمات في العلاقات مع دول الجوار الإقليمي، أما الثانية فتتصل بعلاقاتها الدولية مع الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة الأميركية. وتتنازع مدرستان السياسةَ الخارجية الإيرانية: الأولى هي المدرسة الإقليمية، التي يرى أتباعها أن المستوى الإقليمي هو نقطة انطلاق للسياسة الخارجية؛ لأن حلّ القضايا مع دول الجوار والمنافسين الإقليميين يعزز موقع إيران في التعامل مع الدول الغربية، وأن البوابة الإقليمية هي النافذة الأمثل لمعالجة الخلافات الخارجية وهي الأمل في زيادة مصادر قوة إيران إزاء القوى الكبرى. ويعتبر رئيسي من أتباع هذه المدرسة. أما المدرسة الثانية، فترى أن حلّ مشكلات إيران تبدأ من حلّ المشكلات مع القوى الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة؛ لأن ذلك ينعكس إيجابيًا على علاقاتها الإقليمية بالضرورة. أما دوليًا، فإن إيران تأنّ تحت عقوبات قاسية فرضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها، بسبب تطوير برنامجها النووي والصاروخي أساسًا، فضلًا عن سياساتها المتحدية للغرب إقليميًا ودوليًا؛ ما فاقم أزمتها الاقتصادية والاجتماعية والصحية.

محمد باطويح

خبير أول في المعهد العربي للتخطيط بدولة الكويت، عمل سابقًا خبيرًا اقتصاديًا في غرفة تجارة وصناعة الكويت، وأستاذ الاقتصاد في جامعة حضرموت باليمن. له العديد من الكتب والدراسات المنشورة في عدد من الدوريات العالمية والعربية المحكّمة، آخرها: "الاستثمار في اقتصاد المعرفة مدخلًا للتنويع الاقتصادي: حالة دول مجلس التعاون الخليجي"، **مجلة التنمية والسياسة الاقتصادية** (2021)؛ "أولويات التقارب الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي" **مجلة الأندلس للبحوث** (2021).

السياسة العامة للكويت لمعالجة تداعيات جائحة كوفيد-19

تناقش هذه الورقة السياسة العامة لدولة الكويت في معالجة تداعيات أزمة جائحة كوفيد-19، مع التركيز على الخطابات السياسية لدوائر صنع القرار العليا في التعامل مع الأزمة، والسياسة العامة التي اتخذتها دولة الكويت للتخطيط والمواجهة، والإجراءات التنفيذية للوزارات والجهات الحكومية لمعالجة التداعيات الاقتصادية، ومساهمات القوى الفاعلة لتخفيف حدة الجائحة. وتحاجّ الورقة بأن دولة الكويت عملت على تنفيذ سياسة عامة، وفقًا لاستراتيجية مرنة تستفيد من العديد من الاستراتيجيات الحديثة في التعامل مع هذه الأزمة، وتنسيق واضح بين مختلف الوزارات والإدارات والهيئات الحكومية. وقد ساهمت الخطابات السياسية لدوائر صنع القرار العليا في التخفيف من حدة الأزمة، واتخذت دولة الكويت العديد من الإجراءات التنفيذية الفعالة للتخفيف من حدة تداعيات الجائحة، وذلك من خلال التعاون والتنسيق والتناغم بين الجهود الحكومية والمبادرات المجتمعية للقوى الفاعلة في المجتمع.

محمد غانم الرميحي

أستاذ علم الاجتماع السياسي في قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الكويت، شغل العديد من المناصب في الجامعة نفسها، آخرها مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية (2016-2017). عمل أيضًا مستشارًا لسلسلة كتب "عالم المعرفة" الصادرة عن المجلس الوطني للثقافة في الكويت. ترأّس تحرير مجلة "العربي" سابقًا، وعدد من الصحف اليومية كـجريدة "صوت الكويت" وجريدة "أوان". حصل على جوائز ثقافية عديدة. له العديد من الكتب والدراسات المنشورة في عدد من الدوريات العربية المحكّمة عن دراسات مجتمعات الخليج والثقافة العربية، باللغتين العربية والإنكليزية.

آفاق التحالفات الإقليمية والدولية بعد المصالحة الخليجية

تناقش هذه الورقة تغير تموضع منطقة الخليج العربية في السياسة الدولية، مع التركيز على أولويات الدول الكبرى تجاه دول المنطقة، ولا سيما السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية، وأثر ذلك في تشكل تحالفات إقليمية ودولية جديدة. وتناقش الصراع الدولي بين الأقطاب الكبرى، ولا سيما التنافس الأميركي - الصيني - الروسي، ومكانة دول الخليج في استراتيجيات هذه الدول في المستقبل، مع التركيز على تراجع مكانة النفط بالنسبة إلى هذه الدول، وتراجع المكانة الاستراتيجية للمنطقة بعد التطور التقني، والتكلفة الكبيرة في الانخراط العسكري والأمني في المنطقة، في مقابل تراجع الفوائد المرجوة من التورط في صراعات المنطقة. وتناقش الورقة أيضًا موقع دول الخليج العربية في سياق الهيمنة الإيرانية في أربع دول عربية، هي اليمن والعراق وسورية ولبنان، وأثر ذلك في أمن منطقة الخليج، وكذلك الخسائر المحتملة لاستمرار الصراعات البينية في منطقة الخليج العربية في ضوء التنافس الإقليمي والدولي على المنطقة. وأخيرًا تناقش الوضع الداخلي للدولة الخليجية وتأثير تأخر الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الوضع الاستراتيجي لدول الخليج العربية في الإقليم .

ملك الرشيد

أستاذ مشارك في العمل الاجتماعي بجامعة الكويت، وهي حاليًا أستاذ زائر في جامعة رتجرز بولاية نيوجيرسي الأميركية 2021-2022. عملت سابقًا في المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، ورئيس وحدتيَ الدراسات الخليجية الأوروبية، والخليجية الأميركية. لها العديد من الدراسات المنشورة في عدد من الدوريات العالمية والعربية المحكّمة، آخرها:

"Resilience-based Intervention for Youth: An Initial Investigation of School Social Work Program in Kuwait," *International Social Work* (2021).

الوافدون في الكويت في ظل جائحة كوفيد-19: بين ادعاءات عنصرية واستحقاقات قانونية

كانت الكويت من أوائل الدول التي سجّلت إصابات بفيروس (كوفيد-19) في منطقة الخليج العربي، التي وصلها من إيران؛ ما اضطر الحكومة الكويتية إلى اتخاذ إجراءات كبيرة عاجلة لمكافحة انتشار الفيروس واحتوائه. وشملت هذه الإجراءات مثلًا إغلاق الحدود، ووقف الرحلات، وإغلاق أماكن التجمعات، من بينها المدارس وأماكن العمل والعبادة والمراكز التجارية، وفرض حظر تجوال بين جزئي وشامل، وعزل بعض المناطق التي أطلق عليها اسم "بؤر ساخنة للعدوى" نظرًا إلى ارتفاع نسبة إصابة ساكنيها. وسيرّت أيضًا رحلات لإجلاء نحو ثلاثين ألف كويتي من العالقين في الخارج، وهي أكبر عملية إجلاء في تاريخ البلاد. ومن ضمن المشكلات والتحديات العديدة، التي نتجت من إجراءات مواجهة الجائحة أو على الأصح تفاقمت بسببها وطفت على السطح، مشكلات التعامل مع العمالة الوافدة في فترة تفشي الجائحة. في ضوء ذلك، تناقش الورقة مستوى الرضا عن إجراءات الدولة في التعامل مع قضايا العمالة الوافدة خلال الجائحة، ومستوى ثقة العاملين بإجراءات الحكومة في التعامل مع قضايا العمالة الوافدة، والتعامل مع الحملات الإعلامية التي انتشرت سواء عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو القنوات الإخبارية. وتحاول الورقة تفكيك استجابة الكويت لتفشي الجائحة، من خلال فحص ودراسة قضية التعامل مع العمالة الوافدة.

نايف نزال الشمري

أستاذ مشارك في قسم الاقتصاد في كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت. شغل سابقًا منصب العميد المساعد في كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت، وعمل أستاذًا زائرًا في كلية باريس للشؤون الدولية - جامعة ساينس بو- باريس، فرنسا. له العديد من الكتب والدراسات وأوراق السياسات المنشورة في عدد من الدوريات العالمية والعربية المحكّمة، آخرها: "صناديق الثروة السيادية لدول الخليج العربية بين الاستدامة والتحديات المستمرة"، مجلة **حِكامة** (2021)؛ وكذلك:

"The Spillover Effect of Government Spending on Banking Performance in Kuwait," *Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies* (2020).

استجابة دول مجلس التعاون لجائحة كوفيد-19 وتداعياتها الاقتصادية

كان للآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 أبعاد مختلفة على اقتصادات العالم، ولا سيما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. فقد توقفت النشاطات الاجتماعية والاقتصادية، وفقد العديد من العمالة وظائفهم، وأغلقت الحدود، وشلّت الصناعات، وتوقفت الحركة التجارية. ترتب على كل ذلك انكماش حاد في الناتج المحلي الإجمالي للعديد من اقتصادات العالم، من بينها اقتصادات دول مجلس التعاون. في المقابل، قامت العديد من الدول، منها دول مجلس، بتقديم الحزم المالية لتخفيف تبعات تلك الآثار السلبية على اقتصاداتها. فتباين حجم الدعم المالي لإعادة نشاط القطاعات الاقتصادية من دولة إلى أخرى بالعالم، كما تباين ذلك بالنسبة إلى دول المجلس. تُعنى الورقة بتحليل الآثار السلبية لتفشي الجائحة في اقتصادات دول المجلس في ضوء الضربة المزدوجة التي تعرضت لها؛ بتفشي الجائحة بالتزامن مع انخفاض أسعار النفط العالمية إلى معدل غير معهود منذ بدء الاعتماد على النفط في الاقتصاد العالمي. وتهدف من ثم إلى تقييم قدرة تلك الدول على تخفيف وطأة هذه الآثار السلبية، وتسليط الضوء على التحديات المستقبلية المتعلقة بالتغير التي أحدثته تلك الآثار السلبية على الاقتصاد العالمي وانعكاساته على دول المجلس، وتختم الورقة بتقديم بعض التوصيات والدروس المستفادة في هذا الشأن.

رؤساء الجلسات

أسماء الفضالة

مديرة البحوث وتطوير المحتوى في مؤتمر القمة العالمي للابتكار في التعليم "وايز"؛ إحدى مبادرات مؤسسة قطر. وهي زميل زائر في قسم التعليم والسياسة المدرسية في جامعة نورثوسترن في إيفانستون في مدينة إلينوي بالولايات المتحدة الأميركية، وتعمل في لجنة البرامج بكلية السياسات العامة بجامعة حمد بن خليفة. تحظى بعشرين عامًا من الخبرة المهنية في التعليم من مرحلة رياض الأطفال حتى التعليم الثانوي والتعليم العالي. في عملها الحالي في "وايز"، تقود فريق البحث لدعم مكتب الرئيس التنفيذي لمؤسسة قطر في عدد من المشاريع والمبادرات، بما في ذلك برنامج تمكين قادة التعلم (ELL).

الجوهرة يوسف العبيدان

سكرتير ثانٍ في وزارة الخارجية القطرية. عملت سابقًا في إدارة عدد من المنظمات الدولية. تركز في اهتماماتها البحثية على السياسة الخارجية الإيرانية، ومفهوم الدول الصغيرة. حاصلة على ماجستير في دراسات الخليج، من كلية الآداب والعلوم، في جامعة قطر. صدر لها العديد من الأوراق العلمية في مجلات علمية محكمة باللغتين العربية والإنكليزية، من بينها بحث مشترك بعنوان:

"The Second Succession in the Islamic Republic of Iran: Change or Continuity?" *Journal of Balkan and Near Eastern Studies* (2021).

خالد راشد الخاطر

باحث في السياسة النقدية وعلم الاقتصاد السياسي. يعمل زميلاً باحثًا بمركز الاقتصاد الكلي ومعهد الفكر الاقتصادي المستجد بجامعة كامبريدج البريطانية. عمل سابقًا مديرًا لإدارة البحوث والسياسة النقدية بمصرف قطر المركزي، وعضوًا في لجنتيَ السياسة النقدية والاستثمار بالمصرف، وشغل منصب مدير إدارة الأبحاث والسياسة النقدية في جامعة جورجتاون في قطر. صدرت له أبحاث عديدة آخرها دراسة بعنوان "تحديات انهيار أسعار النفط واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، في كتاب **التنويع الاقتصادي في دول الخليج العربية** الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات عام 2019 .

سحيم آل ثاني

باحث، غير مقيم، بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. له دراسات منشورة في دوريات محكّمة. حاصل على الماجستير في العلوم السياسية في تخصص العلاقات الدولية من جامعة رويال هولواي في لندن.

عبد الله باعبود

باحث وأكاديمي عُماني. عمل سابقًا مديرًا لمركز دراسات الخليج في كلية الآداب والعلوم في جامعة قطر، ومديرًا لمركز الخليج للأبحاث في جامعة كامبريدج. حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد السياسي الدولي من جامعة كامبريدج في بريطانيا، والماجستير في إدارة الأعمال، والماجستير في العلاقات الدولية.

عبد العزيز الحر

مدير المعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية القطرية. شغل سابقًا منصب المدير التنفيذي لأكاديمية قطر للمال والأعمال. عمل مديرًا لمركز الجزيرة للتدريب الإعلامي، ومديرًا لمكتب التطوير المؤسسي. شغل وظيفة مدير المركز العربي للتدريب التربوي لدول مجلس التعاون (2003-2007). حاصل على الدكتوراه في التربية من جامعة درم في المملكة المتحدة عام 1996.

عبد العزيز آل إسحاق

إعلامي قطري، مقدم برنامج "لكم القرار" الذي تنتجه مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع. شغل العديد من المناصب وتنقل بين المؤسسات الإعلامية، وعمل منتجًا ومقدم برامج في قناة "الجزيرة"، ومديرًا لمكتب وزير الثقافة القطري، ومديرًا لمكتب الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون، ورئيسًا لقسم الإعلام والحقوق باللجنة المنظمة لمهرجان قطر البحري. يكتب مقالات صحفية دورية في جريدتي "الوطن" و"الراية" القطريتين.

غانم النجار

أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت، ومؤسس مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية في الجامعة نفسها، وعضو مجلس إدارة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. عمل أستاذًا زائرًا في عدد من الجامعات، وحاضر في العديد من الجامعات الأجنبية والعربية. خبير دولي لدى العديد من المنظمات العالمية، وله مؤلفات عديدة في مجال حقوق الإنسان والعلوم السياسية.

فيصل أبو صليب

أستاذ مساعد في قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت، مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية في الجامعة نفسها. حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة مانشستر في المملكة المتحدة عام 2009. شغل سابقًا منصب رئيس وحدة الدراسات الأميركية في كلية العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت. له دراسات وكتب في السياسة الأميركية الخارجية تجاه منطقة الخليج.

فيصل حمد المناور

مستشار الجهاز الفني بالمعهد العربي للتخطيط في الكويت، ورئيس لجنة البحوث والنشر ورئيس فريق متابعة وتنسيق وتنفيذ البرامج عن بُعد في المعهد نفسه. عمل سابقًا خبيرًا أول في الجهاز الفني بالمعهد العربي للتخطيط. له العديد من المنشورات في مجلات عملية محكّمة، آخرها: "مجتمع المخاطر وتحولات القيم العالمية"، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية** (كانون الثاني/ يناير 2020)، و"التخطيط التنموي في دولة الكويت: التحديات وسبل مواجهتها"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية** (كانون الثاني/ يناير 2020).

يعقوب الكندري

أستاذ في قسم الاجتماع والأنثروبولوجيا بجامعة الكويت، ورئيس تحرير مجلة "حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية". تولى مناصب عدة؛ إذ عمل عميدًا لكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت، ومديرًا لمركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ورئيس تحرير "مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية". حاصل على الدكتوراه في الأنثروبولوجيا من جامعة أوهايو في الولايات المتحدة الأميركية.

يوسف بن حمد البلوشي

خبير اقتصادي، يعمل في البنك المركزي العماني ومكتب "رؤية عمان 2040". نشر العديد من الدراسات والأوراق البحثية والفصول في كتب مختلفة، منها كتاب الاقتصاد العماني العولمة ورياح التغيير؛ واشترك في تحرير كتاب **التنويع الاقتصادي في منطقة الخليج: القطاع الخاص كقاطرة للنمو والتنمية المستدامة**؛ وكتاب **التنويع الاقتصادي في منطقة الخليج: مقارنات دولية**. حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد السياسي من كنجز كولج في جامعة لندن، حيث درّس هناك مادتي الاقتصاد السياسي والتجارة الدولية.